جوهانسبرغ - قواعد حماية البيانات العامة GDPR وتأثيره المحتمل: البحث عن حلول عملية
الثلاثاء، 27 يونيو 2017 – من الساعة 15:15 إلى الساعة 16:45 بتوقيت جوهانسبرغ
اجتماع ICANN رقم 59 – جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا

شخص غير محدد: هذه جلسة قواعد حماية البيانات العامة GDPR وتأثيره المحتمل، اجتماع ICANN رقم 59، المنعقدة في السابع والعشرين من يونيو 2017، من الساعة 3:15 إلى 4:45 في قاعة الاحتفالات 1.

تشيريل لانغدون-أور: مساء الخير، أيها السيدات والسادة. لقد تأخرنا بضع دقائق عن موعد بدء هذه الجلسة، ولكننا سوف نبدأ بعد دقيقة أو نحو ذلك. لذلك إذا كانت لديكم مواعيد لتناول العشاء وترتيبات وثرثرة تريدون مواصلتها، أرجوا تنحية ذلك خارجًا. إن أردتم مشاركتنا في هذه الجلسة هنا، وهي الخاصة بمناقشة نظام GDPR (قواعد حماية البيانات العامة). وهذا ما نسعى إلى القيام به، إجراء مناقشة. أنا اسمي تشيريل لانغدون-أور. وسوف أقوم بذلك مرة أخرى عندما تستقر القاعة. لكنني أردت إخباركم جميعًا بأننا سوف نبدأ بعد قليل، بمجرد أن يحضر جميع المشاركين إلى مقدمة القاعة ممن يجب أن يكونوا هنا. نهدف لأن ننتهي في الوقت المناسب.

مساء الخير، أيها السيدات والسادة. نبدأ الآن جلستنا ظهر اليوم، وهي تخص مناقشة قواعد حماية البيانات العامة. سوف أواصل استخدام تلك الكلمة، وهي كلمة مناقشة. وسوف أستخدمها الآن من خلال مطالبة من يجرون مناقشة الآن بأن يتفضلوا بالجلوس أو بالخروج من القاعة.

أنا اسمي تشيريل لانغدون-أور، ويشرفني ويسرني أن أعمل معكم جميعًا ظهر اليوم، بالإضافة إلى مجموعة من المتحدثين في المقدمة خلفي، من أجل القيام بممارسة رفع مستوى الوعي. ولا ننوي من وراء ذلك التوصل إلى حلول. بل سنحاول التوصل إلى إجماع. وبرغم ذلك، نتمنى أن نتوصل إلى بعض التفاهمات المشتركة حول ما يجب علينا التعامل معه.

وسوف يكون معنا ثلاثة متحدثين. ودورهم يتمثل في تناول موضوع لكل واحد ويفضل أن يكون في 10 دقائق، كما تقول بتوسل، ولكن إن كان لزامًا ذلك، ففي 15 دقيقة، على الأكثر، لذلك العرض - وهم من سيحدد المشهد. كما أنهم هم من سيحدد المشهد نظرًا لما نريد القيام به - ونحن ندرك ونقدّر الخبرات المطلقة بالإضافة إلى الآراء الموجودة معنا في هذه القاعة. لكننا نريد التأكد من أن جميع من في هذه القاعة لديه مجموعة أساسية من التفاهمات حول الموضوع الذي سنقضي غالبية وقتنا معًا في التحدث حوله، والذي سنقوم خلاله، حيث حضر البعض منهم الجلسات التي عقدناها في الماضي، ورأى أنه كان لدينا اثنان من المتحدثين من خلال الميكروفونات.

وليدنا الأرباع الأربعة، كما هو المعتاد في هذه المنتديات في الآونة الأخيرة. لذلك إذا رأيتم أحد المشاركين في فريق العمل - فتشبثوا به. رقم 4، شكرًا لك، رقم 4، في الزاوية. إذا ما نظرنا إلى رقم 5 - هل يمكنني الحصول على خمسة أرباع؟ لدي خمسة قطاعات، على ما يبدو. يجب عليكم لفت انتباه واحد من هؤلاء الأشخاص. فهم يجذبون انتباهنا، وسوف نتأكد من وصول الميكروفون إليكم. وهذه هي الناحية التي نود أن تكون لنا فيها القدرة على رفع مستوى إسهامنا وتفاعلنا.

وللقيام بذلك، سوف نطلب منكم جعل مداخلاتكم منصبة حول الموضوع. وهذا يعني أننا نطلب منكم النظر في الرابط بين قواعد حماية البيانات العامة GDPR وهيئة ICANN. ليس جميع فريق العمل الرائع الآخر، أليس كذلك؟ وسوف نتبع نظام "الانتقال إلى المتحدث التالي، عند خروج المتحدث عن الموضوع" إذا ما سرتم في ذلك المسار. لذا أرجوا التركيز على موضوع النقاش. اجعلوا المداخلات قصيرة وفي صلب الموضوع. وإذا لزم الأمر، يجب ألا تزيد عن ثلاثة دقائق، ويفضل دقيقتان. وإذا كان لدينا وقت، فسوف نعود إليكم مرة أخرى. لكننا نريد الحصول على أقصى قدر من التداخل والنقاش في جلسة اليوم.

ومن ثم الآن بالطبع فقد انتهت كلمتي وملاحظاتي لأن أجهزة الكمبيوتر في المتناول كهذا. لا يوجد فرق بينهما. أنا لا ألقي لها بالاً على أية حال.

وسوف يحضر معنا أعضاء الهيئة الثلاثة بعد ظهر اليوم. وهم غير أعضاء في الهيئات. بل سيقومون بالتحدث إليكم. فلن يكون من أعضاء الهيئات. بل سيقومون بالتحدث إليكم. وسوف نستغرق الوقت في تلك بضعة أسئلة تطرح من أجل مواصلة عملية التفكير والتداول، لكن لا يجب عليكم الالتزام بتلك الأسئلة. لذلك عندما نقوم بطرح هذه الأسئلة، ليس عليكم أن تكونوا مقيدين بها. فالهدف منها يتمثل في تقديم شيء يمكن البدء به.

لننتقل إلى الشريحة التالية. ونأمل في الشريحة التالية - حسنًا، نعم، هذا ما نتحدث حوله.

نعم التالية. لقد انتقلنا إلى موضوعنا الأول للمتحدثين. وسوف أجلس وأحيل الكلمة الآن إلى كاثرين باور-بولست. ولن أقوم بالتعريف بها وبمن تكون. فبإمكانهم الحديث حول أنفسهم إن أرادوا ذلك. وسوف ننتقل مباشرة إلى بيكي بير. ثم بعد بيكي، مباشرة إلى تيريزا. لذا، لن أقاطعكم. فأثناء الحديث، سوف يكون هناك إيقاف. فقد نقول، "هذا دورك". بعد ذلك نبدأ في التداول، وهذا هو الجزء الذي يجب علينا الوصول إليه.

إليك الكلمة، كاثرين. شكرًا.

كاثرين باور-بولست: شكرًا جزيلاً لك، تشيريل. طاب مساؤكم، جميعًا. أنا كاثرين باور-بولست. أنا هنا اليوم لأمثل المفوضية الأوروبية، وبشكل أكثر واقعية، فإن زملائي من وحدة حماية البيانات ممن لم يستطيعوا الحضور اليوم وتحت رقابتهم سوف أتحدث اليوم.

والآن وكما تعلمون، في الاتحاد الأوروبي، فإن للمفوضية الأوروبية صلاحية اقتراح التشريعات. ومن ثم منذ فترة طويلة، فقد اقترحنا القواعد العامة لحماية البيانات. ويسرني أن أستعرض معكم اليوم بعض المفاهيم الأساسية للغاية الخاصة بهذا التوجيه، بشكل ما مسار توضيحي حول إطار العمل الأوروبي لحماية البيانات، إن شئتم ذلك، والذي سوف يصدر ويفرض علينا في أقل من عام من الآن. وفي الخامس والعشرين من مايو 2018، سوف يدخل حيز التطبيق.

الشريحة التالية من فضلك.

ومن ثم أريد في البداية أن أستعرض معكم بعضًا من الأهداف المحورية لقواعد حماية البيانات العامة GDPR، وفقًا للتسمية التي نحن أن نطلقها عليها، وبعد ذلك نستعرض بعضًا من المفاهيم الأساسية وهيكل الحوكمة. أما بالنسبة للبنود الأساسية المحورية التي تقف خلف إطار العمل هذا، فهي أننا في الاتحاد الأوروبي وجدنا أنه مع التوجيه المعمول به في السابق، فإن إطار العمل الخاصة بحماية البيانات كان لا يزال متشظيًا إلى حد ما. ومن ثم فقد قمنا -في مضمون معاني القواعد التي تنطبق بشكل موحد على جميع الاتحاد الأوروبي- مجموعة فردية واحدة من قواعد حماية البيانات الشخصية.

وهذا يؤدي أيضًا إلى إنشاء محادث واحد وتفسير واحد، بما يعني أنه إذا كنت شركة أعمال تزاول الأعمال في أكثر من دولة عضو واحدة في الاتحاد الأوروبي، فإن لديك الآن هيئة واحدة لحماية البيانات مسئولة بشكل أساسي عنك، وليس عليك الاتصال بالعديد من الجهات المعنية بذلك.

كما أنها تسعر لإنشاء مضمار سباق متساوٍ، من حيث المجال الإقليمي. وسوف أعود للحديث حول هذا الأمر بعد قليل.

أما المبدأ الرئيسي الرابع فهو أنها تحاول تجاهل القوانين والامتثال. لذلك فإن أحد المشكلات الهامة التي تغيرت في الوقت الحالي، أو التي سوف تتغير في مايو 2018، هو أنه وحتى الآن، كان من الواجب عليكم الإشعار المسبق بعمليات معالجة البيانات الخاصة بكم إلى هيئة حماية البيانات التابعة لكم. ولم يعد هذا الأمر ضروريًا بعد الآن بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR، والتي تنحو لأن تكون أسلوبًا قائمًا على الثقة أكثر.

الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا، هذا يفتقر إلى المبادئ الأساسية التي كان من المفترض عرضها. إذن سوف يتوجب عليكم إيلاء الاهتمام، نظرًا لأن المجموعات الجميلة الملونة التي توضح جميع المبادئ مفقودة. لكنني سوف أحاول أن أكون واضحًا للغاية حيال ذلك.

إذن فإن المبدأ الأساسي والمحوري في الاتحاد الأوروبي يتمثل في أن هناك حق أصيل في حماية البيانات. وهذا الأمر منصوص عليه في كل من الميثاق الأوروبي للحقوق

الأساسية وفي المعاهدة التي تحكم الطريقة التي يعمل بها الاتحاد الأوروبي. وهذا الحق الأصيل يترجم الآن إلى حقوق نوعية للأفراد. والآن يتوجب عليكم الحرص على الاستحواذ عليها جميعًا، نظرًا لأنها غير مرئية.

وأول الحقوق المرئية في ذلك هو الحق في الاطلاع. إذن فالشخص المعنيّ بالبيانات له حق الاطلاع بطرق دقيقة وشفافة وذكية ويمكن الوصول إليها بسهولة فيما يخص ما يحدث لبياناته أو بياناتها الشخصية.

أما الحق الثالث فهو الحق في الوصول. لذلك بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR، يكون للأفراد الحق في الحصول على تأكيد بأن البيانات الخاصة بهم قيد المعالجة. وسوف يكون لهم الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية التي يتم معالجتها فيما يتعلق بهم وأي من المعلومات التكميلية الأخرى ذات الصلة.

كما أن هناك حق ثالث في التصحيح. فإذا كانت البيانات غير دقيقة أو غير مكتملة، يكون للأفراد الحق في الحق تصحيحها.

وقد أدى الحق الرابع فالفعل إلى إحداث بعض الموجات إلى حد ما وقد بات معروفًا بأنه الحق المنسي. وفي قواعد حماية البيانات العامة GDPR، فإنه يعامل على أنه الحق في المحو. إذن فهذا الأمر ينطبق عندما لا تكون البيانات الشخصية ضرورية بعد ذلك فيما يخص الغرض الأصلي الذي تم جمعها أو معالجتها من أجله أو عندما يسحب الفرد الموافقة.

كما أن هناك حقوق أخرى تخص تقييد المعالجة. فعلى سبيل المثال، في حالة طرح أي شخص مخاوف حول دقة البيانات المخزنة حوله أو حولها، فيكون له أو لها الحق في مطالبة المعالج بتقييد معالجة البيانات.

كما أن هناك حقان آخران أريد أن أستعرضهما معكم. الحق في القدرة على حمل البيانات، وهو ما يتيح للأفراد الحصول بشكل أساسية على البيانات الشخصية وحملها معهم إلى موفر خدمة آخر، والتي يجب توفيرها بتنسيق قابل للتنزيل بسهولة.

انظروا، دونكم مجموعاتي الرائعة. بإمكانكم إذن رؤيتها. في المقطع قبل الأخير بالفعل، إذن هذا الأخير هو الحق في الاعتراض. في المواقف الخاصة، يكون للأفراد الحق في

الاعتراض بالكامل على أنواع محددة من المعالجة، وعلى وجه الخصوص، عندما يتعلق ذلك بالتسويق المباشر أو المعالجة لأغراض الأبحاث العلمية أو التاريخية.

أتمنى إذن أن يتسنى لكم الوقت الكافي من أجل مراجعتها الآن. وسوف ننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً.

حسنًا. لقد سمعتموني بالفعل أستخدم بعض المصطلحات التي تستحق تفسيرًا أكثر من ذلك. وسوف أستعرض معكم بعضًا من التعاريف الأساسية للغاية الآن.

المفهوم الأساسي معنا هو البيانات الشخصية. وذلك المفهوم هو الذي تنبني عليه هذه القواعد. وهذا يعني أية معلومات تتعلق بأي شخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده. إذن فهذا يعني أن هذا ليس فقط بالضرورة اسمك أو أي من المعلومات الأخرى التي قد تخبر الجميع ظاهريًا بهويتك. وهي أيضًا المعلومات التي قد تساعد الآخرين -بالإضافة إلى عناصر أخرى- على اكتشاف هويتك. وقد يكون ذلك على سبيل المثال في حالة تسجيل اسمي كاسم نطاق، فهذه بيانات شخصية بشكل تلقائي. لكن أحد الأمثلة الجيدة للغاية مما تم استخدامه بالأمس هو أنه في حالة الحصول على عنوان بريد إلكتروني هو ceo@citibank.com، فمن السهل للغاية اكتشاف هوية ذلك الشخص. فهذه أيضًا معلومات شخصية، أو بيانات شخصية.

وهذا أيضًا يعني أنه من خير السهل للغاية إمكانية تحديد الفئات بشكل مسبق. مثالي السابق حول اسم النطاق، إذا كان لديكم اسم النطاق table.com، فبشكل واضح، هذه ليست بيانات شخصية. لكن إذا كان لديك اسم النطاق cathrinbauer.com، فهذه مسألة مختلفة. إذن هذا يعني أنه ليس من السهل دائمًا أن نعرّف فئات البيانات التي تكون دائمًا بيانات شخصية أو التي لا تحتوي أبدًا على بيانات شخصية.

وثمة مفهوم هام للغاية آخر ألا وهو معالجة البيانات. وهذا الأمر راجع في الحقيقة إلى مخيلتكم. المعالجة هي أي شيء تقوم به فيما يخص البيانات. فأنت تقوم بجمعها. وتقوم بتخزينها. وتقوم بتحليلها. وحذفها. وإعادة توجيهها. وتقوم بنشرها. فكل ذلك بمثابة بمعالجة. حتى أن تفكيرك في هذه البيانات يعد بمثابة معالجة لها.

وبعد ذلك هناك مفهوم هام آخر أريد أن أذكره اليوم ألا وهو النطاق الجغرافي، لأنه كان هناك بعض الارتباك واللبس حيال ذلك في الآونة الأخيرة. إذن فإن قواعد حماية البيانات العامة GDPR تعمل على تغيير النطاق الجغرافي، مقارنةً بالتوجيه، من أجل إيجاد مضمار مزاولة أكثر اتزانًا. إذن في حين أن التوجيه قد ركز على ضوابط ومعالجات البيانات التي تم نشرها في الاتحاد الأوروبي فقط، إلا أن النطاق الجغرافي لقواعد حماية البيانات العامة GDPR أوسع إلى حد ما. كما ينطبق ذلك أيضًا على ضوابط التحكم التي تم تأسيسها خارج الاتحاد الأوروبي لكنها تحتوي على بيانات لأشخاص في الاتحاد الأوروبي والتي لها أنشطة معالجة ترتبط بعرض السلع أو الخدمات لأصحاب البيانات في الاتحاد الأوروبي، أو التي تراقب السلوك أو الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي.

والآن بالطبع، هذا الأمر يطرح بعض الأسئلة حول طريقة القيام بمزيد من التعريف لذلك. كما أن مفهوم قواعد حماية البيانات العامة GDPR يتمثل في أنه يتوجب عليك استهداف سوق الاتحاد الأوروبي بطريقة ما. ولهذا الغرض، فإنه غير كافٍ - مجرد توفير المزيد قليلاً من التفاصيل حول ذلك - أن يكون لموقعك على الويب القدرة على الاطلاع عليه من الاتحاد الأوروبي أو أن يكون مستخدمًا للغة هي لغة موطنك لكن يتصادف أن تكون أيضًا اللغة الخاصة بدولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وبعض المؤشرات المدرجة في إطار العمل مخصصة للاستخدام من أجل لغة أو عملة مستخدمة بالأساس في دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء، مع إمكانية طلب السلع أو الخدمات بتلك اللغة؛ أو المراقبة النوعية للمستخدمين الموجودين في الاتحاد الأوروبي.

الشريحة التالية من فضلك.

حسنًا، ننتقل الآن إلى المؤشرات الرئيسية الثلاثة في قواعد حماية البيانات العامة GDPR، لدينا جهة الضبط والمعالج وصاحب البيانات. وللبدء من الأعلى، فإن جهة الضبط هي الكيان الذي قرر أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية. إذن من الناحية الأساسية، فهي الجهة التي تحدد السبب وراء جمع مجموعة من البيانات الشخصية، وما الذي يجب أن يحدث حيالها، والطريقة أو الشكل أو التنسيق الذي تُجمع أو تُعالج به. والمعالج ببساطة مجرد كيان يقوم بتنفيذ تلك السياسات التي تضعها جهة الضبط، والذي يقوم ببساطة بأداء عملية المعالجة بدون القيام بأية خيارات بذاته أو ذاتها حول الأغراض

والوسائل التي يجب أن تكون عليها المعالجة. وبعد ذلك صاحب البيانات، بالطبع، وهو الشخص الذي يجري معالجة بياناته الشخصية. وهنا، قدم على وجه الخصوص بوضع كلمة "الشخص الطبيعي". لذا من المهم أن نتذكر بأن البيانات الشخصية لا يمكن أن تنطبق إلا على الشخص الطبيعي. وبناءً على ذلك ليس هناك ما يمكن تسميته شخص اعتباري له بيانات شخصية. فالنطاق مقتصر بشكل فريد على الشخص الطبيعي.

وبالانتقال إلى الشريحة التالية، أريد فقط أن أستعرض معكم بعض المبادئ التي تنطبق على المعالجة. أحد المبادئ الرئيسية يتمثل في أن المعالجة يجب أن تكون قانونية وعادلة وشفافة. فما الذي يعنيه أن تكون المعالجة قانونية؟ تعني أنها يجب أن تكون قائمة على أساس قانوني، وفقًا لما هو موضح في المادة 6 من القانون. أريد فقط أن أذكر بعض أهم تلك الأسس.

أول تلك الأسس المذكورة هي الموافقة. ومن ثم هناك إمكانية لمعالجة البيانات على أساس الموافقة المقدمة من صاحب البيانات. ويجب أن تقدم هذه الموافقة بحرية. وهذا يعني أنه لا يمكنك اشتراط تقديم المنتج أو الخدمة الخاصة بك على أساس منح تلك الموافقة. بل يجب فصلها عن توفير المنتج أو الخدمة.

والآن بالطبع قد تحتاجون لبعض البيانات الشخصية من أجل تسليم المنتج أو الخدمة مقابل أي عقد آخر، ومن ثم هناك عدد من الأسس الأخرى التي قد تنطبق على ذلك. وهنا، والأكثر أهمية من ذلك، إذا كنتم بحاجة للبيانات من أجل تحرير العقد الخاص بكم، أو حتى من أجل إبرام الاستعدادات من أجل التعاقد، فلستم بحاجة للموافقة من صاحب البيانات.

وهناك أساس قانوني آخر يمكن استخدام وهو في حالة التقيد بموجب التزام قانوني بمعالجة تلك البيانات أو كانت هناك مصالح حيوية على المحك أو كانت هناك مصالح مشروعة لجهة الضبط في معالجة تلك البيانات، والتي تتطلب موازنة مع المصالح الخاصة بصاحب البيانات.

المبدأ الثاني يتعلق بحدود الغرض. وهذا يعود بنا إلى مفهوم ظهر بالفعل وكانت من هامًا للغاية بالأمس وأريد أن أستعرضه معكم لمدة دقيقة واحدة. أنا أراعي بالطبع الإطار الزمني الخاص بتشيريل. إذن مبدأ الغرض. أعتقد أن المفهوم العام وراء قواعد حماية البيانات العامة GDPR هو أنها تتطلب من الجميع أن يسأل، "ما سبب معالجتك للبيانات

الشخصية؟" ومن ثم يتوجب عليك الرجوع خطوة للوراء والتفكير قائلاً، "ما الغرض من ذلك؟ ما الغرض من احتياجي لذلك؟" وبعد ذلك فيما يتعلق بذلك يمكنك تقييم ما إذا كان من المناسب معالجة تلك البيانات أم لا. ويجب أن يكون الغرض محددًا بما يكفي لتمكينك من القيام بتقييم دقيق لذلك في حقيقة الأمر. أما أن قيد الغرض هو التجسيد الأول لذلك المبدأ. إذن يجب عليكم تجميع البيانات من أجل أغراض محدد وواضحة وقانونية، ولا يمكنكم معالجة البيانات بطريقة لا تتوافق مع تلك الأغراض فيما بعد.

والمبدأ الثالث يخص تقليل البيانات. إذن يجب أن تكون البيانات ذات صلة ومقتصرة على ما هو ضروري فيما يتعلق بغرضك المحدد.

ويجب أن تكون البيانات دقيقة، كما يجب أن تكون حديثة اقتضت الضرورة.

وثمة يد على التخزين. فإذا لم تعد لك حاجة في البيانات للأغراض التي قمت بتجميعها من أجلها، فيجب عليك حذفها.

ويجب عليك الحفاظ على سلامة وسرية البيانات.

الشريحة التالية من فضلك.

نعم، أردت فقط أن أستغرق دقيقة واحدة من أجل مراجعة هيكل الحوكمة لقواعد حماية البيانات العامة GDPR، لأنني شعرت أن هناك بعض اللبس حولها. كما أن هذا يوضح أيضًا دوري هنا كممثل للمفوضية الأوروبية. ومن ثم فإننا لسنا بصدد ممارسة توفير إرشادات نوعية حول التطبيقات الفردية لقواعد حماية البيانات العامة GDPR. فليس هذا دورنا. إذن فالبناء على النحو التالي.

لديكم الجهات الوطنية في بلادكم المعنية بحماية البيانات، وهي الجهة الرئيسية التي تلجؤون إليها. وهي الجهات التي يمكنها إصدار القرارات، بما في ذلك الغرامات والجزاءات. إذن فإن قواعد حماية البيانات العامة GDPR تتنبأ بنظام [إنفاذي] والذي أعتقد أنه أحد الأجزاء التي يوجد الوعي الأكبر حيالها في هذا المجتمع، ومن ثم سوف أتطرق إلى مزيد من التفصيل حول ذلك. نريد القول فقط أنه يمكن أن تكون هناك غرامات ثقيلة نظير عدم الالتزام بقواعد حماية البيانات العامة GDPR. وهذا يندرج في صميم

صلاحيات الجهات الوطنية المعنية بحماية البيانات. كما يمكنهم تقديم النصائح حول تطبيق قواعد حماية البيانات العامة GDPR.

ويمكن مراجعة تلك القرارات من خلال المحاكم الوطنية. ويمكن للأفراد كذلك التقدم إلى المحاكم الوطنية إذا ما رأوا أن ذلك الإجراء يجب اتخاذه بأية طريقة أو شكل أو صيغة. وإذا كانت هناك مسائل تخص التفسير، فإن محكمة العدل الأوروبية هي المحكمة التي سوف توفر التفسير النهائي والأخير لقواعد حماية البيانات العامة GDPR.

كما تجتمع الجهات الوطنية المعنية بحماية البيانات معًا في المجلس الأوروبي لحماية البيانات، والذي يضم بشكل هام للغاية آلية للاتساق. ومن ثم عندما تكون هناك اختلافات في التفسير بين الجهات الوطنية المعنية بحماية البيانات المختلفة، يكون بيد المجلس الأوروبي لحماية البيانات صلاحية حل تلك الاختلافات. وفي تلك الحالة، يمكنها أيضًا أن تصدر قرارًا ملزمًا. فهو بديل عن مجموعة عمل المادة 29 التي يعلم بها الكثير منكم بالفعل. كما يمكنها توفير الإرشادات التوجيهية وإصدار نصائح حول تطبيق قواعد حماية البيانات العامة GDPR وقد قامت بذلك بالفعل في التحضير لتنفيذها.

والآن، يعمل المشرف الأوروبي على حماية البيانات بصفة أمانة سر للمكتب الأوروبي لحماية البيانات المشار إليه (EDPB)، كما أنها عضو في ذلك المكتب. والمشرف الأوروبي على حماية البيانات هو الكيان المسئول عن الإشراف على معالجة المعاهد الأوروبية مع مراعاة مجموعة قواعد مختلفة بالكلية.

أريد فقط أن أوضح للجميع، لدينا المجلس الذي يمثل بالفعل نقطة اللجوء لجميع المسائل الدولية. وبعد ذلك لدينا المشرف على حماية البيانات للمعاهد الأوروبية، والذي يحمل لقب المشرف الأوروبي على حماية البيانات.

وبعد ذلك لا أدري إن كان البقية لديكم بإمكانية رؤية الشريحة أم لا. ومن ثم أريد القول بأن المفوضية الأوروبية مسئولة أيضًا عن تنفيذ القواعد وهي الراعي للمعاهدات بهذه الطريقة. إذن فإنها تعمل مع الدول الأعضاء على ضمان أن قواعد حماية البيانات يتم تنفيذها بالشكل الصحيح.

وأعتقد أنني سوف أتوقف هنا وأحيل الكلمة إلى تشيريل. شكرًا جزيلاً.

بيكي بير: شكرًا. أتمنى أن تكون لدينا الشرائح التي سوف أستخدمها. أنا بيكي بير. وأنا مسئول الخصوصية الرئيسي في شركة Neustar في وظيفتي اليومية. كما أنني عضو في مجلس الإدارة. ولكنني اليوم هناك فقط في حقيقة الأمر من أجل الحديث حول كيفية بدء مسئول الخصوصية الرئيسي في التعرف على ما يجب القيام به، إن كان هناك ما يجب القيام به، من أجل تحقيق التوافق والالتزام بقواعد حماية البيانات العامة GDPR. وسوف قوم بوضع ذلك في سياق ICANN والأطراف المتعاقدة.

هل الشرائح جاهزة؟ فهي معي هنا إن لم تكن جاهزة، لكن سوف يكون من الرائع لو تم عرضها جميعًا. حسنًا.

إذن الأطراف المتعاقدة، تقوم ICANN بالتأسيس من خلال التعاقد، ويقوم المجتمع بالتأسيس من خلال السياسات، والعديد من الالتزامات التي تتطلب من الأطراف المتعاقدة تجميع البيانات حول المسجلين وحول علاقات الأعمال والبيانات الخاصة بالمعاملات ومعلومات عند التقدم من أجل الحصول على نطاق gTLD جديد، ومعلومات حول المساهمين وكبار المسئولين التنفيذيين.

ومن ثم هناك أكثر من 60 عنصر بيانات يجب أن يتم تحديدها كما أنها مطلوبة سواء في عقود ICANN أو السياسات التي يجب على الأطراف المتعاقدة تجميعها. والكثير منها - في حقيقة الأمر، جميع تلك العناصر في حقيقة الأمر عبارة عن بيانات شخصية محتملة. إنني أريد فقط أن أتحدث قليلاً حول موضوع البيانات الشخصية.

فعندما يأتي الناس إلى مكتبي ويقولون، "أريد أن أقوم بشيء ما في البيانات، لكن ليس ثمة مشكلة لأنها ليست بيانات يمكن التعرف على هوية صاحبها PII"، فإنني أقول، "تفضل بالخروج، وعندما تتوقف عن قول تلك الكلمة، يمكنني العودة والتحدث معي". لأننا تحدثنا حول شخصية اعتبارية. إذن فإن chiefprivacyofficer@team.neustar لا يحتوي على اسم به، ولكن أي شخص يريد البحث على موقع Neustar على الويب يمكنه معرفة أنني مسئول الخصوصية في Neustar. فما لم أكن مخطئًا تمامًا، فإن هذه بمثابة معلومات شخصية بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR.

إذن من الناحية الأساسية، عندما ننظر إلى ذلك الأمر، استنادًا إلى طبيعة مجموعة البيانات، فإن جميع هذه العناصر التي تزيد عن 60 ربما تكون معلومات يمكن التعرف على هوية صاحبها. كما أن هناك التزامات مختلفة تسير في هذا الإطار. ويجب على السجلات وأمناء السجلات الاحتفاظ بها. والبعض منها يمكن تخزينه. والبعض منها يجب نشره بموجب مختلف السياسات.

جميع تلك الأشياء - التجميع والاحتفاظ والتخزين والنشر - كل هذه الأشياء عبارة عن معالجة. كل واحد منها على حدة. وأحد التعقيدات تتمثل في طرح كاثرين لجهة ضبط خاصة بالبيانات تقرر الغرض من الجمع والمعالجة، بالإضافة إلى معالج يقوم بتنفيذ ذلك. كما أن هناك العديد من الطرق التي نكون فيها في بعض الأحيان معالجين وفي بعض الأحيان نكون جهات ضبط. وقد يكون هناك جهتان للضبط في أي حل واحد. ومن ثم فهذا ليس خطًا مستقيمًا. ومن ثم هذا هو ما يجب علينا القيام به. هذه هي النقطة التي ننطلق منها.

الشريحة التالية من فضلك.

بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR، كما قالت كاثرين، يجب أن يكون لديك أساس قانوني مشروع من أجل معالجة البيانات الشخصية. والآن، سوف أتجاوز جميع الأشياء الأخرى التي تقوم، "يجب إخبار الناس حول البيانات التي تقوم بتجميعها وما الذي تفعله بهذه البيانات"، وكل هذه الأشياء. لكنني أريد فقط من أجل هذه الممارسة أن أركز على طبيعة الأساس القانون لمعالة هذه المعلومات الشخصية.

وليس استثناءً أن أشارت كاثرين إليه فيما يخص التعاقد، أو إنجاز أي عقد. وهذا يعني أن لدي عقد معك، أنت صاحب البيانات، ولكي أوفر الخدمة التي طلبتها، يجب عليّ معالجة بياناتك. ليس هذا ما يجري هنا.

ومن الناحية النموذجية، في سياق WHOIS، فقد اعتمدنا على الموافقة بطريقة اختيارية تقول بشكل أساسي، "سوف أعطيكم الخيار". تعلمون أن لديكم خيار. ويمكنكم القيام بشيء ما، أيًا كان. فتقومون بتسجيل اسم نطاق. فقد قدمت خيارًا.

والآن، فإن قدرًا ليس بالكثير جدًا من قانون حماية البيانات يتغير عن التوجيه، وفقًا لما تم تنفيذه من خلال الدول الأعضاء في أوروبا. لكن هناك شيء واحد يتغير فعلاً، ألا وهو القدرة على الاعتماد على الموافقة. ووفقًا لما تقول كاثرين، يجب أن تكون غير غامضة. ويجب أن تقدم تلك الموافقة بحرية. ولا يمكن أن تكون شرطًا لتقديم أي خدمة. كما أن هناك افتراض قوي لأي شيء ينطوي على معالجة تلقائية أو مستمرة، وهذا الأمر لن يجدي نفعًا.

إذن ووفقًا لما كان لدينا في السابق، فإن الاعتماد على الموافقة من أجل جمع ونشر هذه البيانات أمر صعب للغاية. لكن الغرض الذي سوف يفيد هو هذا الأساس القانوني، وهو ما أعتقد أنه يجب علينا الالتفات إليه. إذن لكي ندعم غرضًا مشروعًا لمستخدم تلك البيانات، طالما أن هذا الغرض لا تتغلب عليه اهتمامات الخصوصية لصاحب البيانات الفردي، أي الشخص الذي تخصه البيانات.

ولكي نتطرق إلى نقطة التعرف على كيفية تحقيق ذلك التوازن، يجب علينا جمع تلك البيانات. والآن، حتى عند التفكير في كيفية تحقيق ذلك التوازن، لا يزال من المفترض بك التأكد من توافر الضمانات الكافية في ذلك. ومن ثم هذا من الأشياء التي سوف نعود إليها لاحقًا.

فلننتقل إلى الشريحة التالية.

إذن الأساس القانوني - ويشار إلى هذا الأمر في بعض الأحيان بلفظ اختبار التناسب - يتمثل في أن يكون هناك أساس قانوني مشروع لمعالجة المعلومات الشخصية إذا كان من الضروري تحقيق المصالح المشروعة لمعالج البيانات، باستثناء الحالات التي يتم تجاوز ذلك فيها من خلال اهتمامات الخصوصية لصاحب البيانات. إذن، باعتبار مسئولاً عن

الخصوصية لأحد السجلات، ومع استعراض ذلك، فسوف أفكر في تجميع المعلومات التي يتعين عليّ عرضها على المستشارين لدي، والتي يجب أن أنصح بها عملائي، والتي يجب أن أتشاور فيها مع الجهات المعنية بحماية البيانات، من أجل المشاركة في اختبار التوازن ذلك.

الشريحة التالية.

إذن فإن كل ما أريده هو وضع ذلك في نصابه. في البداية، للقيام بذلك، للقيام بذلك التوازن، في البداية سوف أقول، "ما عناصر البيانات الموجودة بالفعل؟ ما هي عناصر البيانات؟" تذكّروا أننا تحدثنا حول وجود 60. ومن ثم لدينا 60 عنصر بيانات تم تجميعها. وبعد ذلك سوف أقول، "من الذي يريد استخدام عناصر البيانات تلك؟ ما عناصر البيانات التي يريدون استخدامها؟ وما سبب الرغبة في استخدامها؟"

وبمجرد أن يتم تجميع كل ذلك - وفي هذه النقطة، فإنني لم أطرح السؤال، "هل هو شرعي؟" وبالمناسبة، لم أطرح أيضًا السؤال، "هل هي بيانات شخصية؟" لكن بمجرد الانتهاء من تجميع تلك المعلومات، عندئذ، وعندئذ فقط، هل يمكنني إجراء اختبار الموازنة، أو اختبار التناسب وأن أقول، "حسنًا، هذا أحد الاهتمام. لنفترض أنه شرعي. ما هي حقوق الخصوصية للفرد؟" لأننا في غالب الأحوال، سوف يكون لذلك تأثير على ما إذا كان الاستخدام مشروعًا أم لا. وكيف يحقق هؤلاء التوازن؟

وإذا ما قاموا بالتوازن، فإن افتراض أنه يمكنني العثور على الضمانات المناسبة، عندئذ سوف أشعر وكأن قواعد حماية البيانات العامة GDPR سوف تتيح إمكانية القيام بالمعالجة. لكن إذا لم تحقق التوازن، وإذا كانت الإجابة، "أنا أصنع بالونات، أصنع بالونات هيليوم عملاقة. وخارج اجتماع ICANN رقم 60، أريد الحصول على بالونات هيليوم عملاقة تحمل المعلومات الشخصية لكل مسجل لا أفضل أن يحلق هناك". بعد ذلك سوف يتوجب علينا التحدث حول ما إذا كان الاستخدام قانونيًا أم لا. أو في حال كنتُ مستخدمًا للرسائل غير المرغوبة وأريد التنقيب عن بيانات WHOIS من أجل إرسال رسائل غير مرغوبة للجميع، عندئذ سوف نتحدث حول اهتمامات الخصوصية في عدم التعرض لرسائل البريد غير المرغوب. أيضًا ما هي القاعدة في ICANN. هذا شق آخر من الموضوع.

لكن ما أتحدث حوله هو فقط ما يجب علي تنفيذه من أجل الحصول على مناقشة معقولة حول كيفية تطبيق الاختبار الذي يقول ما إن كان استخدام البيانات التي أقوم بتسهيلها سواء كجهة ضبط أو معالج للبيانات - ربما أكون كليهما - وما إن كان ذلك يجدي نفعًا بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR أم لا. إذن فهذه مسألة تجري خطوة بخطوة.

الشريحة التالية.

إذن عندما أقوم بهذا الشيء مع عملائي الداخليين، فإن ما أحاول القيام به هو وضع هذا الأمر في صورة قصص للمستخدمين، لأننا في النهاية، فإن أي شيء نتوصل إليه في النهاية سوف يتوجب بناؤه. ويجب عليّ أن أقوم بتفسير هذا الأمر لأحد المهندسين، والذي منعته من التأمل فيما إن كان شيء ما يمثل معلومات شخصية أم لا.

إذن سوف أقول، "حسنًا، إليكم واحدة من قصص المستخدمين. وبصفتي أحد مسئولي إنفاذ القانون، فإنني بحاجة لعناصر البيانات من 1 إلى 27 ومن 29 إلى 60، من أجل التعرف على الأشخاص المشاركين في هجوم حجب الخدمة الموزعة DDoS على الإنترنت". وسوف أقوم باستعراض كافة تلك الأغراض مع الحصول على قائمة كاملة.

"وبصفتي مشغل شبكة، فإنني بحاجة إلى عناصر البيانات رقم 27 و28 من أجل التعرف على كيفية توجيه شيء ما إلى شخص ما أو التعرف على ما إذا كان هناك نوع ما من سوء التكوين وأن أفهم ما الذي يمكن التحدث إليه في ذلك المكان. وسوف أقوم بترتيب كل تلك الأشياء".

"وبصفتي أحد السجلات، فإنني بحاجة لجمع هذه المعلومات من أجل تقديم الفواتير إلى أمناء السجلات ومن أجل تقديم التقارير إلى ICANN، بحسب ما يتوجب عليّ القيام به". قائمة كاملة من المعلومات التفصيلية إلى حد ما - إن ما أريد القيام به هو جمع جميع المستخدمين الموجودين، وجميع الأغراض التي قد تكون لديهم من أجل تقييم تلك البيانات، وبعد ذلك كافة عناصر البيانات التي يحتاجونها من أجل تنفيذ الغرض الذي شرحته للتو.

وسوف أقوم بتفصيل هذا الأمر إلى حد ما، لأنني عندما أنطلق وأتحدث إلى المحامي الخاص بي أو أنطلق للتحدث إلى جهة حماية البيانات، فإنني لا أريد أن أقول، "بصفتي

أحد مسئولي إنفاذ القانون، فإنني بحاجة إلى جميع العناصر من أجل الإمساك بالأشرار"، لأن مسئولي إنفاذ القانون سوف يقولون، "أريد معرفة المزيد من المعلومات. أعطني المزيد من التفاصيل".

أعتقد أنكم رأيتم أنه في حالة قراءة الردود التي حصلنا عليها من الجهات المعنية بحماية البيانات التي كانت معنا في اجتماع كوبنهاغن ردًا على أسئلة خدمة دليل التسجيل، تلك الأسئلة الـ 19. وقال الكثير منها، "حسنًا، هذا الأمر يتوقف على عوامل. نريد المزيد من المعلومات الأخرى. من الذي يستخدمها؟ وما الغرض الذي يستخدمونها فيه؟ وما البيانات التي يستخدمونها؟"

إذن هذه هي الطريقة التي سأواصل بها العمل. وأنا أحاول فقط أن أوضح هذه المسألة... أحد الأشياء التي قلتها، "حسنًا، أنا أحد الأطراف المتعاقدة. أنا أقوم بهذا". لكنكم تلاحظون أنني أتحدث حول قصص المستخدمين. حسنًا، لا أعتقد أنني سوف أكون ممتازًا في التفكير في جميع قصص المستخدمين التي قد تكون لدى جهات إنفاذ القانون أو الأشخاص المعنيين بحماية البيانات أو الأشخاص المشاركين في أنشطة مكافحة إساءة الاستخدام، وائتلاف مكافحة البرامج الضارة ومكافحة التصيّد، وكل تلك الأشياء من ذلك النوع. لذلك سوف أرغب في جمع التعقيبات والآراء من المستخدمين بحيث أفهم طبيعة استخداماتهم، وما هي عناصر البيانات التي يريدونها، وما هي قصص المستخدمين التي تتماشى مع حالاتهم.

أعتقد أن لدي شريحة أخرى إضافية، وهي مجرد صورة تقول بشكل أساسي، "إليكم المصفوفة التي سوف أقوم ببنائها". وسوف أقول، "إليكم مجموعة من العناصر التي تتطلب ICANN منا جمعها وفي بعض الحالات تخزينها، وفي حالات أخرى نشرها. وإليكم السياسات التي تقوم بذلك. والآن، لنقوم بتدوين الأغراض".

لقد انتهيت. أتمنى أن تكون هذه الكلمة لأقل من عشر دقائق.

تشيريل لانغدون-أور: حسنًا. تيريزا؟

تيريزا سواينهارت: حسنًا، سوف أحاول الالتزام بالدقائق العشر قدر المستطاع. اسمحوا لي أن أتحدث سريعًا حول ما تقوم ICANN بتنفيذه بصفتها مؤسسة. وأتمنى أن يكون الجميع قد حاز الفرصة أيضًا من أجل الاطلاع على المدونة التي تم طرحها قبل الاجتماع من خلالي أنا وأكرم من أجل المساعدة في توضيح ذلك. ومنذ ذلك الوقت، وبشكل واضح، ثمة بعض الأجزاء المتحركة والقليل من المناقشة التي كانت تحدث هنا. ولكن بشكل واضح، فإننا نتعامل مع موقف فريد إلى حد ما كما أن هناك إطار زمني لذلك. إذن بالتعرف على كيفية التحرك في إطار ذلك السياق مع المجتمع، وفقًا لما أوضحت بيكي.

ومن أجل النظر في هذه المسألة، بالنظر إلى سيولة الموقف أيضًا وما لقواعد حماية البيانات العامة GDPR من تأثير على ICANN كمنظمة، فإننا نتحدث بأسلوب من مسارين. أو بالأحرى أسلوب مكون من ثلاثة مسارات. فإننا ننظر في مسألة تأثيرات قواعد حماية البيانات العامة GDPR على ICANN كمنظمة فيما يتعلق بما لدى ICANN كمنظمة من بيانات. وقد يشتمل ذلك أيضًا على بيانات تتعلق بمشاركتنا مع المجتمع في جانب دعم السفريات وغير ذلك من جوانب. وإذن هذا أحد المنطلقات المؤسسية الأساسية لمنظمة ICANN، وهذا العمل يجري تنفيذه في الوقت الحالي.

وبعد ذلك الجزء الثاني وهو الحوار الذي بدأت بيكي في الحديث حوله. وهذا الأمر يرتبط بالمشاركة مع الأطراف المتعاقدة والنظر في طبيعة الموقف الحالي فيما يخص التوافق والامتثال والآثار المحتملة لقواعد حماية البيانات العامة GDPR الكلية فيما يتعلق بذلك.

وللمساعدة في إدارة بعض من هذه الأنشطة، وتحت قيادة يوران، فإن لدينا مهمة إنفاذ تساعدنا على تعقب ما وصلنا إليه بالنسبة لهذه الأجزاء المتحركة المختلفة الموجود حاليًا، وبعد ذلك فيما يخص جانب المشاركة، والذي سوف أتناوله بإيجاز.

وفيما يخص الحوار مع الأطراف المتعاقدة، فإنني أعرف أن فريق شعبة النطاقات العالمية والعديد منكم قد شاركوا في بعض المناقشات الأولية في كل من كوبنهاغن وأيضًا في اجتماع ICANN، وبعد ذلك في الآونة الأخيرة في قمة شعبة النطاقات العالمية التي عقدت في مدريد. وبناءً على ذلك، فإننا بحاجة حقيقية لأن نفهم طبيعة الآثار التي يخلفها الموقف الحالي.

وأنا أريد أن أكون واضحًا للغاية. ليس لهذا الأمر أي صلة بأعمال وضع السياسات الجارية في الوقت الحالي، والعمل الخاص بمجموعة خدمة دليل التسجيل RDS الرائعة التي اجتمعت بالأمر والحوار حول ما سيحدث في المستقبل. وهذا يسلط الضوء بشكل خالص على الموقف الحالي الجاري حاليًا.

وجزء منه يتعلق بأن تكون لنا القدرة على فهم سياق نحتاج إليه من أجل مراجعة قانونية ومن أجل المشاركة من جهات حماية البيانات. وهذا الأمر يتعلق في حقيقته بعناصر بيانات التسجيل ذات الصلة والتي يتعين على أمناء السجلات تجميعها والحفاظ عليها وتعريف الأغراض وراء عناصر بيانات التسجيل تلك، بالإضافة إلى فهم طبيعة عناصر البيانات المطلوبة من أجل الأغراض المحددة.

إذن لكي نقوم بذلك ونشرك جميع من لديهم استخدام وأغراض مختلفة لعناصر البيانات، فيجب علينا العمل مع المجتمع حول ذلك، من أجل مساعدتنا على تحديد العناصر الرئيسية الثلاثة التي يجب علينا النظر فيها. ولهذا الغرض، فإننا نشارك أيضًا مع مجموعة صغيرة. وأنا أعرف أن قيادة منظمات الدعم واللجان الاستشارية ربما تم التواصل معها، من أجل مساعدتنا على تبيان طبيعة الأغراض حول ذلك بحيث لا يفوتنا شيء فيما يخص ذلك، وكيفية ضبط مصفوفة تقول، "هذا هو السبب وراء رغبة إنفاذ القانون ذلك. هذا هو سبب رغبة مجتمع الملكية الفكرية لذلك"، ومن ثم يكون لدينا وضوح حيال ذلك.

وأكرر مرة أخرى، فإن هذه الممارسة ليس الغرض منها تقييم شرعية الاستخدامات والأغراض، ولكن فقط من أجل جمع قائمة شاملة حول ذلك. ومن المفترض نشر مخرجات هذه المجموعة من أجل الحصول على المزيد من التعقيبات والمشاركات. وبشكل واضح فإن العمل الخاص بهذه المجموعة سوف يتم الانتهاء منه بطريقة شفافة.

وبشكل واضح، فإن محط الإطار الزمني من الأهمية بمكان. وأعتقد أننا رأينا الإطار الزمني الذي تم طرحه في البداية. إذن يجب علينا التأكد من أننا نعمل بشكل ثابت وسريع حول هذه الأعمال ذات الصلة. وبعد ذلك نتأكد من السعي من أجل فرص المشاركة مع مسئولي حماية البيانات حول هذا الأمر.

اسمحوا لي أن أتناول جانب المشاركة في ذلك بإيجاز. وبشكل واضح، فإن هناك الكثير من المناقشة الجارية في الوقت الحالي. وICANN كمنظمة بحاجة للتأكد من أننا نعمل في حدود المهمة والإطار المنوط بنا كمؤسسة، وألا نتجاوز ذلك بأي حال. إذن فإننا نشارك في فعاليات التوعية وفرص المشاركة المختلفة، سواء داخل العالم الأوروبي أو في نطاقات أخرى، حيث تدور بعض الحوارات حول حماية البيانات، والمشكلات حول ذلك وتتبع ما ينطوي عليه الأمر في تلك المساحة بحيث يمكننا المساعدة على التحلي بالسبق والمبادرة أيضًا في سياق بعض الحوارات التي تحدث والتي تؤثر إما على منظمة ICANN وعلى وجه الخصوص على عملياتنا أو في العلاقة مع الأطراف المتعاقدة.

إذن يسرني تلقي أية أسئلة حول ذلك ومطالبة فريق شعبة النطاقات العالمية بتفصيل وشرح أي من تلك التفاصيل، ولكن هذا مجرد شرح عام لما وصلنا إليه في الوقت الحالي. مرة أخرى، الموقف ينطوي على سيولة شديدة. وسوف نحيط الجميع بالسيولة وما نحاول تبسيطه وتسهيله هنا. شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا تيريزا. وشكرًا لكما، بيكي وكاثرين، أيضًا. الآن نريد التحول إليكم. لكن إن كان بالإمكان الحصول على الشريحة الخاصة بنا مع الأسئلة الأولية القليلة، والتي أقول بأنه لا يجب علينا التمسك بها. لكن إن لم يكن هناك أي شخص غير قادر على التفكير فيما يقول، فقد تساعدكم هذه الأشياء على البدء. على الرغم من النظر في بعض أبرز الوجوه التي أراه في القاعة، سوف أتفاجأ كثيرًا إن لم أتمكن من ذلك [في الحقيقة]. كما أن لدينا بعض المشاركين من بعد. لكن اسمحوا لي أن أخبركم قبل أن ننطلق، سوف أعطي الأفضلية للمشاركين عن بعد في جميع المراحل، متى أمكن ذلك.

تفضل، رجاءً.

سيدة غير معروفة: سؤال من مشارك عن بعد. "ما الإجراء الخاص بتعريف هيئة حماية البيانات المعنية في الاتحاد الأوروبي في حال كان مقر الشركة خارج الاتحاد الأوروبي وتوفر خدمات لمواطني الاتحاد الأوروبي أو بضع دول في الاتحاد الأوروبي؟

بيكي بير: سوف أعيد صياغة السؤال. السؤال هو، "أنا سجل. وأنا أعمل في الولايات المتحدة. وأنا أعرف أنه قد لا يكون لدي مقر مادي في أوروبا، لكن لدي أمناء سجلات في أوروبا. وهم يرسلون إليّ البيانات. فما هي جهة حماية البيانات التي أتعامل معها؟"

كاثرين باور-بولست: حسنًا. إذن أنا أتحدث تحت رقابة زملائي في حماية البيانات هنا، لكن حسب فهمي - وأنا سعيدة بأي تعقيب من الخبراء الآخرين في القاعة - الأمر يتوقف على مدى الثقل النوعي لتواجدك في الاتحاد الأوروبي. لذلك إذا لم تكن لديك مؤسسة مادية، فمن المتوقع أن تسمي نقطة اتصال لك في أوروبا في إحدى الدول الأعضاء التي يقع عليها اختيارك، حسبما أفهم. وبعد ذلك سوف يكون ذلك الشخص هو نقطة الاتصال لجهة حماية البيانات المحلية. ولكن ربما أيضًا [أوليفيه] بإمكانه أيضًا تسليط الضوء على ذلك.

لقد كان يقول للتو أنني على حق في تخميني المستنير، لذا شكرًا لك.

تشيريل لانغدون-أور: رائع. حسنًا. إذن لدينا اثنان من المنسقين. سوف ينتقلون إليكم. أرى رقم 3 أولاً، [بيتر]، وبعد ذلك [أوليفييه]، إذا كان بالإمكان الحصول على 4 من أجلكم. شكرًا جزيلاً. وأرجوا من المتحدثين التعريف بأنفسهم، وسوف يأتي إليكم هؤلاء الأشخاص.

تفضل.

[تيد هاردي]: [تيد هاردي] لديه سؤال لتيريزا، سؤال ثانٍ حول ما الذي تبحث عنه قوة العمل في ICANN. وبشكل واضح، ثمة بعض السجلات في ICANN التي تحتفظ بها IANA، والتي حددها فريق عمل هندسة الإنترنت، والتي قد تشتمل على معلومات اتصال أو أشياء أخرى قد تكون خاضعة لهذه القواعد والقوانين.

هل قوة العمل الخاصة بكم تنظر في هذه الأشياء أيضًا، أم أنه يتوجب علينا تسيير عملية مختلفة من أجل تلك الأشياء؟

تيريزا سواينهارت: وكجزء من شعبتنا الداخلية، فإننا سوف ننظر في أي شيء يجب علينا التعامل معه. لكن إن كان لدينا سؤال، فسوف نتواصل أيضًا مع أي من الأطراف المتأثرة بذلك.

شخص غير محدد: حسنًا، اسمحوا لي في البداية أن أنتقل إلى منتصف القاعة. [بيتر]؟

[فريدريك غريبان]: للعلم، أنا [فريدريك غريبان]، من Key-Systems، أحد أمناء السجلات الأوربيين. من الأشياء التي باتت واضحة بشكل متزايد، النظر في تأثير قواعد حماية البيانات العامة GDPR والتي تتمثل في أن WHOIS كما نعرفها اليوم قد أصبحت شيئًا من الماضي بالفعل، أو يجب أن تكون شيئًا من الماضي، لأن قواعد حماية البيانات العامة GDPR سارية بالفعل. ومن خلال نشر المعلومات لكي يستخدمها الجميع بدون غرض، أو بدون غرض مشروع، فهذا يمثل مخالفة فعلية. فليس ثمة عنصر للإنفاذ إلى الآن. إذن فإننا بالفعل نخالف القوانين والأنظمة بشكل أساسي.

وفي حين أن لدينا الرغبة والاستعداد للعمل مع ICANN من أجل حل هذه المسألة، فإننا مدركين تمامًا أن لدينا مشكلة بالفعل وأننا بحاجة لحل لها. وهذا يعني التخلص من WHOIS العامة المجانية بأسرع ما يمكن، على الأقل بالنسبة للأشخاص الطبيعيين في أوروبا.

تشيريل لانغدون-أور: بيكي تريد الرد فقط على ذلك. إليك الكلمة، بيكي.

[فريدريك غريبان]: حسنًا، شكرًا.

بيكي بير: أعتقد أننا سوف نسمع ربما الكثير من التعبيرات على طول تلك الخطوط. وأعتقد أن الممارسة التي أوضحتها تيريزا مصممة خصيصًا من أجل المساعدة في التوصل إلى حل، وهي مصممة خصيصًا من أجل وضع المعلومات - جمع المعلومات ووضعها أمام الجهات المعنية بحماية البيانات، والحصول على إجابات وتعقيبات من الجهات المعنية بحماية البيانات وإنفاذ القانون.

لقد بدأ الجميع في تكوين وجهة النظر الخاصة به الآن حول ما سوف تقوله الجهات المعنية بحماية البيانات. لكن أحد القواعد التي نأمل أن تدخلونا فيها تمامًا هي أننا سوف نجري هذه المناقشة عند استعراض الممارسة، لأننا إن لم نفعل فلن نصل أبدًا إلى مرادنا. لنحاول الحصول على ممارسة خالية من الأحكام، حيث نحصل بالفعل على البيانات ونطرحها على الجهات المعنية بحماية البيانات، وتكون للجميع فرصة الاستماع إلى ما سوف تقوله تلك الجهات.

شخص غير محدد: حسنًا، يمكنني أن أضيف إلى ذلك، لأن السجلات موجودة في أشكال وتنسيقات مختلفة. والكثير منها سوف يحدد الطريقة التي تعمل بها بصفة سجل أيضًا. وما إن كانت لديك علاقة تعاقدية أم لا مع مسجليك وما إن كان ذلك الأمر المتعلق بالغرض الذي ذكرته ينطبق أيضًا على خدمة WHOIS التي تشير إليها أم لا. لكن اسمحوا لي أن أتناول سؤالاً هنا.

[بيتريك بين]: هل لي أن أستخدم ذلك؟ شكرًا جزيلاً. لقد حاولت الرد على القيد المفروض علينا وحاولت أن أوجز، لكنني رأيت أنه قد لا يكون سؤالاً، ولكن بعض التعليقات القادمة من جانب الجهات المعنية بحماية البيانات وموقفهم وربما أيضًا إيصال رسالتهم بإيجاز إلى جمهور الحاضرين الأعزاء هنا.

اسمحوا لي أن أبدأ بالرد على السؤال. لا أعتقد أن هذا سوف يتغير، في حقيقة الأمر. إنفاذ قواعد حماية البيانات العامة GDPR والعمل به، وحقيقة أن الجهات المعنية بحماية البيانات في جميع أنحاء أوروبا، وإلى حد ما خارج أوروبا لا تنفك تكرر ذلك لمدة 15 سنة في بعض المراسلات في الخطابات بأن هناك مشكلات عندما يتعلق الأمر بامتثال لوائح ICANN الداخلية لقوانين حماية البيانات، وبمعنى أوسع بمعايير حماية البيانات.

ومن الناحية العملية، فإنها تتناول المشكلات في المعلومات الخاصة لصاحب البيانات [التناسبية] لبيانات WHOIS، ونشر بيانات WHOIS، ووصول الجهات الأخرى، والمساءلة عن معالجة البيانات. لقد تكرر هذا الأمر مرات عديدة. كما أن مجلس أوروبا، بموجب تفويض واختصاص لجنة الوزراء، قامت كما قد تعلمون بتسيير اجتماع بين مجتمع حماية البيانات ومجتمع ICANN، وبمشاركة من يوران [مشغل خاص] حول الحقوق والخصوصية، والمشرف الأوروبي على حماية البيانات، ورئيس مشارك في مجموعة عمل المادة 29، والشرطة الدولية، ورئيس لجنة حماية البيانات، ومدير ائتلاف أوروبا [يتعذر تمييز الصوت] لمجتمع المعلومات.

وقد كان الهدف الأساسي من ذلك أن نقول باختصار، "لقد وصلنا. وثمة مشكلات. لكن اسمحوا أن نعمل عليها بالتعاون سويًا". وأعتقد أنني سوف أنتهي من ذلك سريعًا جدًا. وأعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح، لكننا بالفعل نستشعر حركة وبعض التطورات. لكن سواء كان ذلك كافيًا أم لا، فسوف يقرر المجتمع ذلك.

وبالطبع بالنسبة لي، سوف يكون من المهم للغاية إيصال الرسالة التي طُلبت مني. ومن ثم فإن الرسالة موجهة من هذا الشخص المميز والمشاركة في يوم الخصوصية في اجتماع ICANN رقم 58 تتمثل في أنه يجب على ICANN أن تُعمل الهيكل [يتعذر تمييز الصوت] الخاص بها لسياسة الخصوصية بحيث يكون متوافقًا مع معايير

الخصوصية الدولية. وبذلك، ولكي نمنع إن كان التقييم يجب تنفيذه من تأثير معالجة البيانات الشخصية عند صعود أصحاب البيانات -

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا جزيلاً.

[بيتريك بين]: [يتعذر تمييز الصوت] بالإشارة إلى -

تشيريل لانغدون-أور: حسنًا، سوف... حسنًا، حسبك. وسوف نقوم بنشر ذلك. رجاءً إن كان بإمكانك إعطاء ذلك لفريقنا هناك في المقدمة، سوف نتأكد من أن يكون ذلك جزءًا من النص المدون. هل لي أن أطلب منك التعريف بنفسك؟ أنا تشيريل لانغدون-أور، ويجب علينا التعريف بأنفسنا في كل مرة نتناول فيها الميكروفون.

[بيتريك بين]: نعم، [بيتريك أم. بين]، وحدة جمع البيانات في المجلس الأوروبي.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا جزيلاً. الآن لدينا أحد المشاركين عن بعد، ولكنني أعرف أن [أوليفييه] لديه البعض هناك. إذن سوف نستمع منك في البداية، وبعد ذلك سوف ننتقل إلى المشاركة عن بعد، وبعد ذلك نحن بحاجة إلى ميكروفون في المقدمة.

[أوليفييه]: لدينا سؤالان من هذا الجانب من القاعة. واحد من [إيريكا آرمان]، والسؤال الآخر بعد ذلك سوف يكون خلفك بأربعة صفوف.

[إيريكا آرمان]: في الحقيقة ليس لديّ سؤال، لكن لدي تعليق. أود أن أوصيكم - وتيريزا وبيكي على وجه الخصوص - عندما تقومون بعملية التقييم لهذا المجتمع، لا تفترضوا أنه على الرغم من الحصول على قانون مشترك [للحقوق] في أوروبا أن كل شيء سوف ينطبق بنفس الطريقة على الدول الأعضاء المختلفين. فلا تزال هناك بعض المناطق غير الواضحة. إذن فالأمر يعتمد على الموضوعات التي تنظرون فيها. وأعتقد أن هذا الأمر مفضل نظرًا لأن الشركات سوف تكون مقارها في دول أوروبية مختلفة. إذن هذا الأمر مفضل، علاوة على الانتظار من أجل أسلوب مشترك، فإنكم تتطلعون للنظر في نفس الوقت إلى نوعية الردود التي تحصلون عليها سواء من شركات القانون المحلية أو من أي غرفة تعملون معها أو الزملاء الذين تعملون معهم في بيئة مماثلة. يجب أن نضع ذلك في الاعتبار.

[أوليفييه]: شكرًا. لقد كان هناك شخص واحد قبلي.

آيدين فيرديلاين: أنا آيدين فيرديلاين من مجموعات أصحاب المصلحة غير التجاريين. لدي سؤال واحد قد يكون من الأفضل توجيهه إلى تيريزا من أجل الرد عليه. فيما يتعلق بقوة المهام التي ذكرتِ بأن ICANN أسستها من أجل مناقشة تأثيرات قواعد حماية البيانات العامة GDPR، هلا تفضلتِ بإخبارنا حول تشكيل هذه المجموعة؟ من الذي سيعمل على مشكلات المسجلين؟ وأيضًا ما إن كان النصوص المدونة من قوة العمل سوف يتم إطلاقها ونشرها أمام الجماهير أم لا. شكرًا.

تيريزا سواينهارت: هل تشير إلى المجموعة التي وصفتُها والتي سوف تقوم على المساعدة في تجميع المصفوفة؟ نعم، سوف تعمل بطريقة شفافة. وسوف تكون مجموعة صغيرة، ولكننا سوف نتأكد من أنها تعمل بطريقة شفافية حول ذلك. وسوف نتأكد من أن تلك العمليات فعالة ومعمول بها.

إذن بالنسبة للتركيب الذي لدينا، أعضاؤها من مجموعة العمل المتعاقدة. وبعد ذلك فقد تواصلنا مع منظمة دعم أسماء رموز البلدان ccNSO من أجل السؤال عما إذا كانت

القياد أو تحديد شخص ما، كمرشح. وبمجرد أن نحصل على التشكيل، يمكننا الرجوع إليكم مرة أخرى. لقد كان الأمر سائلاً للغاية وسريع التحرك للغاية.

تشيريل لانغدون-أور: وإن أمكنني، فقد أرادت بيكي الرد على ما طرحه [إيريكا]، ومن ثم سوف نتناول ذلك أولاً.

بيكي بير: أريد فقط الاتفاق مع [إيريكا] أن الجميع بالطبع سوف يتوجب عليه فهم الموقف الخاص بهم وفهم أدوارهم، وأن الجهة المعنية بحماية البيانات التي يستجيبون لها سوف تكون مشمولة. لكننا سوف نبذل جهدًا من أجل الحصول على بعض التعقيبات الجماعية من مفوضي حماية المعلومات من أجل الحد من ذلك إلى أدنى حد ممكن.

تشيريل لانغدون-أور: أعتقد أننا باقون في هذه الزاوية من القاعة. وبعد ذلك سوف نعلم جميعًا أننا سوف نأتي إلى المقدمة. وبعد ذلك سوف ننتقل إلى المحطة 3، ويمكنك إدارة هذه المنطقة هنا.

آندريه كوليسنيكوف: آندريه كوليسنيكوف، ALAC. لدي شكوى بسيطة. نحن الآن نتناول GDPR، والتي سوف يتم تطبيقها في عام 2018، اتفقنا؟ لكن المشكلة في التسجيلات ليست جديدة. فهناك أنظمة وقوانين مختلفة ودول مختلفة تشترط إعدادًا خاصًا من أجل اسم النطاق. على سبيل المثال، في روسيا، يجب علينا توطين البيانات. على سبيل المثال، أي تسجيل في نطاق com. أو [يتعذر تمييز الصوت] الروسي قد تودي بأمين السجل إلى موقف سيء حيث يجب توطين البيانات في روسيا. اتفقنا؟

وثمة العديد من الأشياء قبل قواعد حماية البيانات العامة GDPR والتي كانت معروفة لدى ICANN. وسؤالي عن السبب وراء استغراق الأمر كل هذا الوقت من أجل مواجهة المشكلات. سؤال بسيط جدًا.

تشيريل لانغدون-أور: والآن أن أتكئ للأمام من أجل إعطائك إجابة. ربما يمكنهم الرجوع بشيء ما فيما بعد، لكن شكرًا لك على السؤال.

سوف نعود إليك، [بيتر].

بنيديكتو فونسيكا: أنا اسمي بنيديكتو فونسيكا، من الحكومة البرازيلية للعلم. أود تقديم الشكر على هذه الكلمة الرائعة، لاسيما الكلمة التي ألقتها كاثرين، والتي ذكرت فيها العناصر المختلفة المشمولة في حقة حماية البيانات الشخصية. وأعتقد أن غالبية ذلك، ومع بعض الفروق الدقيقة، حاضرة بالفعل في مختلف المناطق ولا يجب أن تكون مسائل تثير كل هذا اللبس. الحق في الاستنارة والعلم والوصول [الإشعار]، إلخ. لكن الحق في النسيان أو الحق في المحو، فهذا شيء خاص للغاية بالنسبة للسياق الأوروبي.

إذن سؤالي، في سياق تشغيل وعمل ICANN، هل هذا الأمر له صلة بالموضوع؟ وفي تلك الحالة، هل تم التعامل معه؟ ربما تيريزا، ربما تكون الإجابة أيضًا نعم، موجهة إليك، ذلك الجزء من السؤال. فمن خلال المناقشات الداخلية التي نجريها داخل ICANN، هل كان لهذا الموضوع أهمية خاصة؟ وكيف كان الحال بالنسبة لمحاولة تنفيذ وتعديل الجزء الخاص بقواعد حماية البيانات العامة GDPR على العمليات الخاصة بـ ICANN؟ شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: تفضلي، تيريزا.

تيريزا سواينهارت: أعتقد وكما ذكرت لكم، أننا بصدد تنفيذ ذلك. لذا يجب أن تكون لي القدرة على الحصول على المزيد من المعلومات من أجلكم في المستقبل القريب.

تشيريل لانغدون-أور: كاثرين؟

كاثرين باور-بولست: أريد فقط التوضيح، إذن هذا ليس حقًا مطلقًا أيضًا. فهذا ينطبق في بعض الحالات، على سبيل المثال عندما لا تعد البيانات الشخصية ضرورية فيما يخص الغرض. لكن هناك أيضًا الموقف الذي قد يعترض فيه الشخص على المعالجة، ولكن ثمة مصلحة قانونية لها فعل الإلغاء في مواصلة المعالجة. ولذلك يتم توفيرها في حدود مقيدة، والقانون في حد ذاته لا ينص على ذلك الأمر باعتباره حقًا مطلقًا. وأعتقد أن هذه مسألة من الضروري أن نتذكرها. شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: أعتقد أنني رأيت يد [توماس] مرفوعة منذ فترة، ورقم 4 ليس عليه الدور، حتى وإن كنت ذاهبة إلى رقم 4. لذا اسمحوا لنا بأن نترك التدفق يسير كما هو.

[توماس ليكات]: شكرًا جزيلاً لك، [بيتر]. [توماس ليكات] للعلم. أنا أمثل رابطة صناعة الإنترنت [Acor] والتي تضم في عضويتها أكثر من 1,000 عضو من أكثر من 60 دولة، وغالبيتهم يواجهون التحدي المتمثل في قواعد حماية البيانات العامة GDPR. وقد انخرطت وشاركت بشكل مكثف في المناقشات مع ICANN. وأعتقد أن هناك بعض نظريات المؤامرة في التشكيل.

وعلى الأقل في توقعي من هذه المناقشات سوف نحاول العمل على جانب الامتثال التعاقدي في تلك الأشياء من أجل تجنب تعرض الأطراف لعقوبات. ومن ثم، يجب ألا نتوقع أي شيء يصدر عن ذلك ويتخطى الحد الأدنى الخالص. ومن ثم فإن هذه مسألة تعاقدية يجب العمل عليها، ولكن التحدي بالنسبة للشركات أكثر اتساعًا بكثير. فلا يمكنك أن تتوقع من هذه المناقشة شيئًا يمثل نتيجة تكون مقتصرة على الرابط التعاقدي مع ICANN. فالعمليات التي تقومون بها كسجلات أو أمناء سجلات تضم الكثير مما يتعلق بالبيانات الشخصية. ويجب عليكم البدء في العمل على ذلك عاجلاً وليس آجلاً، حيث إن هذا جهد كبير.

أما بالنسبة لمن هم خارج الاتحاد الأوروبي، ويعملون من خلال دول أخرى، يمكنكم القول، "لماذا أنزعج؟" حيث يتوجب عليكم في واقع الأمر الحصول على ممثل إذا كانت تعاملاتكم مع الاتحاد الأوروبي ليست مجرد عشوائية. وكما تعلمون، ثمة بضعة استثناءات. يجب عليكم النظر في القانون والقواعد. لكن إذا ما فشلتم في الاعتماد على ممثل، فربما تواجهون غرامات تصل قيمتها إلى 10 ملايين يورو.

لذلك أرجوا عدم تناول هذه المسألة باستخفاف. حيث يجب أن يكون ذلك ممارسة مشتركة. وأعتقد أنه يتوجب علينا السعي من أجل العمل معًا على هذا الأمر بطريقة تعاونية. وأنا أرى أن هذا الأمر بدء بطريقة تعاونية. ولا يزال في أيامه الأولى، ولكنني آمل أننا سوف نتوصل إلى شيء ما هادف يمكن للجميع المشاركة فيه دون الحيدة عن المهمة إلى مناطق أخرى من قواعد حماية البيانات العامة GDPR بطريقة آنية بحيث نتلافى تعرض الجميع للعقوبات. شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: رقم 3؟

إليوت نوس: إليوت نوس، من Tucows. كاثرين، سؤالي لك، إن تكرمت. أريد التأكد من تفسيري لواحدة من الشرائح التي قمت بعرضها، وهي الشريح التي نصت على آليات الإنفاذ. وكما رأيت تلك الشريحة، سوف يكون لنا إنفاذ ضدنا من جهات حماية البيانات الوطنية الفردية والتي سوف يتم إنفاذها بعد ذلك أو لا يتم إنفاذها من خلال المحاكم الوطنية، وبعد ذلك من خلال محكمة العدل الأوروبية إذا كانت لا تزال هناك مشكلات.

إذن الشق الأول من السؤال، هل هذا صحيح؟

كاثرين باور-بولست: نعم، هذا صحيح. ولن تتدخل محكمة العدل الأوروبية في ذلك كجزء من آلية الإنفاذ في حد ذاتها، ولكن فقط إذا كانت هناك أسئلة تخص تفسير قواعد حماية البيانات العامة

GDPR. ومن ثم إذا كان هناك [عدم وضوح] حول أي حكم، فهناك ما يطلق عليه اسم إجراءات الإحالة الأولية التي يمكن للمحكمة الوطنية من خلالها طلب الحصول على تفسير محدد لقواعد حماية البيانات العامة GDPR.

إليوت نوس: عظيم. ومن ثم فإنني أفسر ذلك القول بأنه لا توجد أية آليات من أجل الحصول على تفسير موحد. ونحن بصفتنا المحكومون، لدينا بالتأكيد مسجلين في كل دولة أوروبية. ونحن المحكومون يجب علينا افتراض أن ذلك سوف يتم تفسيرها على أساس وطني، وثمة احتمال بعدم إنصاف ذلك، وأنه لن تكون هناك آلية من أجل الإنفاذ الموحد، هل هذا صحيح؟

كاثرين باور-بولست: هذا غير صحيح. أنا سعيدة للغاية أنني الآن بموجب نظام تشيريل الصارم، أمامي دقيقتين للرد على هذا السؤال خصيصًا.

إليوت نوس: وتشيريل، هذا محسوب على الوقت المخصص لها، وليس المخصص لي، اتفقنا؟

تشيريل لانغدون-أور: بالتأكيد.

بيكي بير: هل لي أن أضيف أمرًا واحدًا؟

كاثرين باور-بولست: بالتأكيد.

بيكي بير: ثمة حقيقة يجب عليكم معرفتها. أنا أنظر الآن إلى موقعهم على الويب. فلديهم مؤسسة في ألمانيا وهولندا. وقد يساعد ذلك في الرد على السؤال.

إليوت نوس: وإسبانيا ومجموعة دول أخرى.

كاثرين باور-بولست: حسنًا. ومن ثم هناك شيء يطلق عليه اسم آلية الاتساق. وهذا هو الشيء الذي يتولى المجلس الأوروبي لحماية البيانات المسئولية عنه. ومن ثم إن كانت هناك أسئلة حول تفسير قواعد حماية البيانات العامة GDPR، فيمكن للمجلس الأوروبي لحماية البيانات المساعدة في ذلك. وبعد ذلك هناك أيضًا الآلية الخاصة بالتعاون فيما بين الجهات المعنية بحماية البيانات (DPA) إذن يمكن لواحدة منها أخذ زمام المبادرة في مسألة محددة. إذا كان مركز الثقل النوعي مع تلك الدولة العضو وبعد ذلك سوف تقوم تلك الجهة المعنية بحماية البيانات بالتنسيق مع جهات حماية البيانات الأخرى للتأكد من أنها تقدم لك إحداها ونفس التفسير عبر المؤسسات المختلفة التابعة لك.

إذن في حقيقة الأمر، تدبرت قواعد حماية البيانات العامة GDPR موقف ما يحدث في حالة مزاولة النشاط في أماكن متعددة، وأعتقد أنها قد أوجدت حلاً لذلك بشكل جيد. إذن فأنا لا أريد التطرق إلى التفاصيل هنا، لكن ثمة العديد من طبقات الآليات المعمول بها من أجل التأكد من أن شخصًا ما نشط في العديد من الدول الأعضاء غير معرض لتفسيرات متباينة لقواعد حماية البيانات العامة GDPR.

إليوت نوس: رائع. بعد ذلك السؤال الأخير، ما الذي تتوقعه - وأنا أفهم أن هذا ليس إلا مخطط واسع - بالنسبة للتوقيت بأن يكون من وقت تقديم طلب الإنفاذ إلى العمل به من خلال منظمة قضائية وطنية؟ ويرتبط بذلك أيضًا ما أن كان هناك إنفاذ، هل ستكون المخالفة - هل سيتم إجبارها على تقليل الوقت المخصص لأي آلية إنفاذ؟ أم ستظل طوال مدة تلك الآلية؟

كاثرين باور-بولست: صحيح، بذلك سوف أعطيك إجابة قانونية. لكن هذا يتوقف على عدة عوامل. حيث يتوقف على النطاق أو المنطقة التي تعمل بها. ويتوقف على مدى وضوح المخالفة التي ارتكبتها. ويعتمد كذلك على ما...

إليوت نوس: بالتأكيد. هل من الآمن القول سنوات على الجانب المضيء؟

كاثرين باور-بولست: لكن هذا يتوقف على عدة عوامل. قد تكون أسرع بكثير.

إليوت نوس: وربما تكون أطول من ذلك؟

كاثرين باور-بولست: ربما تكون أطول من ذلك، نعم.

إليوت نوس: شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا. والآن، اسمحوا لي أن أتحقق من سير الترتيب على النحو الصحيح. من لديك؟

شخص غير محدد: هل يمكننا رجاءً الانتقال إلى السيد الجالس إلى يساري، لأنه قد رفع يديه طلبًا للكلمة؟

تشيريل لانغدون-أور: حسنًا. وبعد ذلك لدينا السيدة التي ترتدي اللون الأحمر والمحطة 4.

شخص غير محدد: حسنًا، جيد. إليك الكلمة، سيدي.

[هالفوس أروسلي]: شكرًا. أتحدث هنا بصفتي الشخصية. لدي ثلاثة أسئلة صغيرة موجهة إلى كاثرين. ما هي توقعاتك لهذا الإطار الأوروبي المبسط؟ ما هي الخطوة التالية؟ والسؤال الثاني يتعلق بما ذكرته من بعض الشروط، مثل القانونية والإنصاف والشفافية والغرض والدقة والتقليل وما إلى ذلك. كيف يكون الوضع استنادًا إلى ذلك، في حالة عدم احترامها، وفي حالة احترامها، وإسادة استخدام ذلك؟ أما الأمر الآخر فهو كيفية معالجة المشكلة فيما يخص النطاق أو المنطقة الوطنية للدول التي يمكن تطبيق ذلك فيها في المستقبل؟ شكرًا.

كاثرين باور-بولست: أنا غير متأكدة أن لدي إجابة على السؤال الأول. أعني، أنني غير متأكدة مما تعنيه. هل تعني، ما الذي أتوقعه بالنسبة لما ستحققه قواعد حماية البيانات العامة GDPR؟

[هالفوس أروسلي]: نعم، توقعات المجتمع الأوروبي [يتعذر تمييز الصوت] أو أيًا كان من العرض التوضيحي؟ هل تريد من المجتمع أن يضع ذلك في حسبانه، والنظر فيه، وتدوينه، وتتبعه بشكل أكبر؟ هذه هي التوقعات من العرض التوضيحي. شكرًا.

كاثرين باور-بولست: التوقعات من هذا العرض التوضيحي هنا ببساطة تمثلت في ترك المجتمع ولديه وعي ومعرفة، ولكن ربما بالمزيد من المعرفة حول ما سوف يأتي في حقيقة الأمر وأن الكثير منه لا يمثل ثورة، لكن يمثل تطورًا لما قد نشأ من قبل. إذن كان هذا هو أملي الشخصي من وراء هذه الجلسة. والأمر عائد إليكم في تقرير ما إن كانت مفيدة أم لا.

ولكن من حيث العوامل والطريقة التي سوف يتم بها تطبيق تلك العوامل، سوف يكون ذلك بيد الجهات المعنية بحماية البيانات - وقد يكون هناك العديد من العناصر في دولة محددة - من أجل إنفاذ ذلك. كما أن قواعد حماية البيانات العامة GDPR لا تحدد أية قواعد حول ذلك والترتيب الذي يتم به النظر في تلك الأشياء وفي الطريقة التي يجب على هيئة حماية البيانات التعامل بها مع عملها. وهي جهة مستقلة، والأمر يعود إلى اختيار هيئة حماية البيانات لطبيعة الأولويات التي تحددها لنفسها. لكن قواعد حماية البيانات العامة GDPR تعمل ذلك، في فئات الغرامات ومن حيث الآليات المختلفة التي لديها في التعامل مع مخالفة قواعد حماية البيانات العامة GDPR، وهي تفرّق بين المخالفات النوعية لقواعد حماية البيانات العامة GDPR وتصنف بعضًا منها بأنها أكثر صرامها من البعض الآخر. وأنا لا أريد الدخول في التفاصيل. وأنا أدعوكم للنظر في قواعد حماية البيانات العامة GDPR الرائعة، في جميع الصفحات البالغ عددها GDPR صفحة والتي قمت باستعراضها مرة أخرى بالأمس. ومن ثم سوف أكتفي بهذا القدر الآن.

وأخشى ألا أكون قد تناولت سؤالك الثالث.

تشيريل لانغدون-أور: [هالفوس]، أمامك الوقت للتأكيد على سؤال الثالث.

[هالفوس أروسلي]: السؤال الثالث هو هل هناك أي تضارب ممكن أو محتمل مع الاختصاصات القضائية الوطنية للدول التي يتم فيها جمع البيانات أو الاحتفاظ بها أو استخدامها؟ شكرًا.

كاثرين باور-بولست: حسنًا. قد تكون هناك بعض الحالات التي يتم فيها معالجة البيانات في دولة [أخرى] وتكون خاضعة في نفس الوقت لقواعد حماية البيانات العامة GDPR، حيث قد تكون هناك التزامات قانونية تكون متضاربة مع قواعد حماية البيانات العامة GDPR. أعني، أن هذا أمر حتمي بالنسبة لأي قانون. قد تكون هناك تضاربات في القوانين. وعندئذ يتعين على المرء التوصل إلى طريقة لحل تلك التضاربات. لكنني أتصور أن الجهات المعنية

بحماية البيانات سوف تضع في اعتبارها الالتزامات المتضاربة. وثمة سبب خاص - في حقيقة الأمر، ما تسمية ذلك - اختصاص نوعي لمعالجة البيانات بموجب قواعد حماية البيانات العامة GDPR، على سبيل المثال، إذا كنت خاضعًا لالتزام قانوني، بمعالجة البيانات. إذن يجب أن يقلل ذلك من التضاربات.

تشيريل لانغدون-أور: لا، أنا لا أقول بعمل ذلك الآن. كنت أقول بأنه يجب أن نستمع لتلك السيدة فقد حان دورها. لا، ليس الآن. ليس بعد. نعود إلى نقطة البداية. نعود إلى نقطة البداية. كلا، لا، أبدًا.

سوف أنتقل إليك لأنك انتظرت طويلاً. ونعم، أنا أعرف أنك قد فرع صبرك، ورقم 3 أيضًا. لكن معنا مشارك عن بعد، فسوف يكون دوره تاليًا. الميكروفون لك.

كيران مالانشاروفيل: شكرًا لك، تشيريل. كيران مالانشاروفيل، من شركة MarkMonitor، للعلم، برغم أنني أحببت تسميتي بـ "السيدة ذات الرداء الأحمر"، لذا يمكنك قول ذلك أيضًا. لدي تعليق وبعد ذلك سؤال توضيحي، رجاءً لتيريزا.

يبدو لي أن هذا الأمر هام للغاية كمجتمع، أن ننظر إلى ما تم إنجازه في السابق من أجل لكي نقدّر ونستقرئ من نظام WHOIS الحالي ما هي الأغراض من تقييم WHOIS حاليًا. وأنا أتحدث حول الاستعلام الذي يحدث داخل عملية وضع السياسات لخدمات دليل التسجيل. وأنا لا أجادل فيما إن كان ذلك قانونيًا أم غير قانوني، أيما كان. لكن مجرد تحليل لماهية الغرض الحالي لجمع بيانات WHOIS والوصول إليها من أجل التعرف - لأنه يبدو وكأن هناك طريقة لتطبيق قواعد حماية البيانات العامة GDPR بشكل موحد. يجب علينا النظر في طبيعة تلك الأغراض والتعرف على كيفية تأثير قواعد حماية البيانات العامة GDPR على كل منها كطريقة لإعطائنا توجيهًا وأملاً كمجتمع، بدلاً من الاضطرار لاستعراض تلك الإجراءات المتضاربة، وإنشاء استثناءات شاملة لجميع الأغراض، إلخ.

ويبدو أن هناك طريقة أكثر روعة في التعامل مع بعض المشكلات التي تطرحها قواعد حماية البيانات العامة GDPR على مجتمعنا. ويبدو أن ما تقترحه تيريزا عبارة عن

مكان جيد يمكننا فيه القيام بذلك، بهذا النوع من المحادثة. وعلى الرغم من ذلك، لدي سؤال توضيحي، لأنك قلت منظمة دعم أسماء رموز البلدان والأطراف المتعاقدة. وما سمعته في الاجتماع المفتوح اليوم مع مجموعة أصحاب المصلحة التجارية CSG، وهي المجموعة التي أتشرف بالعضوية فيها في دائرة الملكية الفكرية، على الرغم من أنني أتحدث بالنيابة عن شركة MarkMonitor هذه المرة، وهو أن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية سوف يتم تضمينها أيضًا في تلك المحادثة.

وبذلك يمكننا حملكم على المشاركة وبعد ذلك تصحيح البيان الخاص بكم بأنها كانت منظمة دعم أسماء رموز البلدان والأطراف المتعاقدة فقط؟ شكرًا لك، تيريزا.

تيريزا سواينهارت: نعم. نعم، بكل تأكيد. لكي لا نتطرق إلى جميع الاختصارات، نعم، بالتأكيد. لقد تواصلنا مع كل من SSAC وccNSO وCSG. وأنا أفهم بأن مجموعة أصحاب المصلحة التجارية مقسمة إلى ثلاثة أجزاء مختلفة. ومن ثم مع تقديري لذلك فإنني أتطلع للاستماع منك مرة أخرى حول ذلك.

كيران مالانشاروفيل: دائرة الملكية الفكرية ودائرة الأعمال ودائرة مزودي خدمة الإنترنت.

بيكي بير: أعتقد أننا لم نتواصل إلى الآن مع دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP، لكن إن كانوا يتحرقون شوقًا لذلك.

تيريزا سواينهارت: النقطة الرئيسية تتمثل في أن لدينا الأطراف ذات العلاقة جاهزة لنشر وتعميم ذلك. وبعد ذلك أيضًا، سوف نتوقع أنهم سوف يعودون مرة أخرى إلى بعض الأشخاص من أجل الحصول على قدر من المساعدة في ذلك. وفي حقيقة الأمر، فإن الغرض الرئيسي يتمثل في التأكد من

أن لدينا الأشخاص المخصصين للنشر والتعميم. وإذا لم أقم بقراءة كافة الاختصارات، فإنني أعتذر بشدة. أعلموني بأي اختصارات لم أتناولها، وسوف أتأكد من الرجوع إليها مرة أخرى.

تشيريل لانغدون-أور: عن بعد، من فضلك.

سيدة غير معروفة: إذن لدينا سؤال من ميخائيل بالاغ. "على الرغم من وجوب الثناء على ICANN لتناولها مسألة قواعد حماية البيانات العامة GDPR، هل ستنظر قوة مهام ICANN فقط في قواعد حماية البيانات العامة GDPR أو قوانين الخصوصية الدولية؟

بيكي بير: نعتقد أننا بالنظر في قواعد حماية البيانات العامة GDPR في البداية، لأنها أول شيء في النطاق، لكنها بشكل واضح ليست الموضوع الوحيد. فثمة قوانين لتطوين البيانات نعلم بشأنها بالتأكيد، كما أن هناك قوانين جديدة، على الرغم من أن الإنفاذ يأتي إلينا بأسرع ما يمكن. لذلك نأمل أن نتوصل إلى طريقة للتعامل مع هذه المشكلات، ولكن اسمحوا لنا أن نتناول قواعد حماية البيانات العامة GDPR أولاً، رجاءً.

تشيريل لانغدون-أور: سوف نتناولها على طريقة كل جزء على حدة نسبيًا. وأنا الآن سوف أتناول رقم 4. وبعد ذلك سوف أتناول رقم 3. وبعد ذلك سوف أتناول رقم 6. وبعد ذلك سوف أعود إلى المقدمة مرة أخرى.

تفضل، رقم 4.

[فريدريك غريبان]: مرحبًا، أنا [فريدريك غريبان]، مرة أخرى من Key-Systems. وأنا أحد كبار المؤيدين لعدم تكرار العمل. وقد تمت بالفعل الكثير من أعمال البحث من خلال نطاقات

ccTLD في أوروبا والتي قامت بالفعل بتهيئة معايير مختلفة على العرض الخاص بها للبيانات الخاصة. وبعض نطاقات gTLD الكائن مقرها في أوروبا قد أجرت بالفعل تغييرات على نتائج WHOIS الخاصة بها. فإذا ما نظرنا على سبيل المثال إلى نطاق [.tel] أو [.cat] أو حتى amsterdam. التي قامت بتطبيق خصوصية WHOIS شاملة على جميع تسجيلات TLD الخاصة بها. تلك هي جميع الحلول المعمول بها في الوقت الحالي.

هل من الممكن أن نعرض على أمناء السجلات والسجلات تلك، نفس الاستثناءات الموجودة من العقود الحالية لهم والتي منحت بالفعل إلى سجلات وأمناء سجلات أخرى أو أن سجلات وأمناء سجلات آخرون تحت عباءة ICANN، على سبيل المثال نطاقات ccTLD قد تقدمت بنفسها؟

بيكي بير: أنا لست المحامي الخاص بـ ICANN، لذلك لن أجيب على هذا السؤال حول... أعني أنني أعتقد ما إن كانت تلك الاستثناءات الخاصة سوف تنطبق. وأنا أقول ببساطة أننا سوف نحصل على الإسهامات والمشاركات من جميع الموارد المتاحة بالفعل. وثمة بعض الأعمال التي تمت بالفعل كجزء من مجموعة عمل الخبراء. وثمة أعمال تم الانتهاء منها كجزء من عملية وضع السياسات لخدمات دليل التسجيل. وجميع هذه الأشياء سوف تكون مدخلات، ولدينا التزام بالفعل، من أجل السير بهذا العمل إلى الأمام، من أجل الحياد وعدم إطلاق الأحكام. لكن جميع التعقيبات والمشاركة مرحب بها.

تشيريل لانغدون-أور: حسنًا، سوف ننتقل إلى رقم 3 بعد ذلك. ثم نتناول أحد المشاركين عن بعد. وبعد ذلك سوف ننتقل إلى رقم 6. لقد تجاوزت قليلاً فقط بسبب المشاركين عن بعد. لا تخشَ شيئًا. ثم بعد ذلك نعود إلى المقدمة.

إليك الكلمة يا صاحب الرقم 3.

ستيفاني بيرين: رائع. ستيفاني بيرين، دائرة المستخدمين غير التجاريين. كيران مالانشاروفيل اقترب بالفعل من السؤال الذي كنت أطرحه.

لدى ICANN بالفعل صناعة كبيرة قائمة لخدمات المعلومات والتي كانت تقوم على جمع بيانات ICANN على مدار أعوام. في قوة العمل تلك، هل تتعاملون معها كأعمال أخرى فحسب؟ لأنهم جدلاً يحوزون البيانات التي تعتبر معلومات تم الحصول عليها بطرق غير قانونية، لأن ICANN، وكما أوضح المفوضون [يوميًا]، كانت ممثلة ومتوافقة على مدار سنوات عدة. لذلك فإنني أتساءل فحسب، هل تعتبرها ICANN كمنظمة أحد أصحاب المصلحة الآخرين العادلين أم مسار متوازي مع الأطراف المتعاقدة؟

إذن سؤالي الآخر، من حيث الوصول المقدم للبيانات التي يستبقيها أمناء السجلات، الكثير من ذلك، عمليات الحماية الدستورية، ليس من حماية البيانات. لكنها متماسة إلى حد ما. هل ستقومون بالنظر في هذا الأمر في نفس الوقت؟ حيث إن لها تأثير على الوصول القانوني، وفي حقيقة الأمر، أعمال محاربة الجريمة الإلكترونية. شكرًا.

بيكي بير: مرة أخرى ليس من الحاضرين هنا أي محام لهيئة ICANN، ومن ثم فإن عددًا كبيرًا من تلك الأسئلة لن أحاول الرد عليها. والمجموعة التي كانت تتحدث حولها تيريزا كانت تنظر في عناصر البيانات التي يتوجب على الأطراف المتعاقدة جمعها وتخزينها وفي بعض المجموعات الفرعية نشرها من خلال العقود والسياسات الخاصة بـ ICANN.

تشيريل لانغدون-أور: مشارك عن بعد؟

سيدة غير معروفة: ثمة سؤال من ميشيل نيلون. "متى ستقوم ICANN بتعيين مسئول عن خصوصية البيانات؟"

تشيريل لانغدون-أور: لن يجب أحد عن هذا السؤال، لكنني أعتقد من خلال التأقلم داخل القاعة، فإن عددًا من الناس يرون أن هذه فكرة جيدة للغاية. لحظة، هناك من سيجب عن ذلك. رجاءً.

يوران ماربي: لدينا واحدة.

تشيريل لانغدون-أور: متابعة من ميشيل؟

يوران ماربي: لكن هل يمكنني أن أطرح أمرًا هامًا، فقط للعلم؟ نحن نتحدث حول ICANN.

سيدة غير معروفة: رجاء التعريف بنفسك.

يوران ماربي: عذرًا. عذرًا. وأنا أتحدث بصفة شخصية. أنا يوران ماربي. وأنا رئيس منظمة ICANN ومديرها التنفيذي.

الشخص الذي قمنا بتعيينه هو شخص يتعامل مع معلومات منظمة ICANN. لذلك فهذا هو العمل الذي نقوم به. ونحن نقوم بذلك في الغالب لأننا نرى أننا نعتقد أننا بحاجة إلى ذلك في حقيقة الأمر، أما السبب الآخر فهو أن هناك الكثير من الدول حول العالم التي لديها وظيفة كجزء من - للأسباب القانونية. ولو أنني أتمكن من تذكر اسمها الآن، فسوف أخبركم به، لكنني لا أتذكر، شكرًا جزيلاً لكم.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا جزيلاً. والآن، لدينا مشارك آخر عن بعد [يتعذر تمييز الصوت] لديه تعليق يريد تقديمه الآن؟ لا بل إجابة. إلى رقم 6.

[جوناه لوكسين]: أنا [جوناه لوكسين]، وأتحدث من [Surnet]، وهي أمين سجل صغير في ألمانيا. كما أننا أعلم لدى Rotary International، حيث يتم تخزين البيانات جميعها في الولايات المتحدة، من جميع الأعضاء، مركزيًا في Evanson في الولايات المتحدة. وقد قررنا أن نسلك الطريق الصعب. والتوصية تتمثل في القول، بنعم، إننا بحاجة للحصول على موافقة خطية. وأنا أود منكم تناول هذه المسألة، أنه إذا كانت لدينا موافقة خطية وإذا كنا نعرف عملائنا، فيمكننا أن نطلب منهم الحصول على الموافقة، وأنه يمكننا المضي قدمًا في الأعمال والحصول حتى على خدمة WHOIS أو أيما كان.

تشيريل لانغدون-أور: هل تتناول كاثرين هذا الأمر؟ من الذي يتناول هذا الأمر؟ كاثرين؟

كاثرين باور-بولست: حسنًا، أكرر أنني لن أقدم أي تفسيرات بخصوص WHOIS. لكن بالطبع، الموافقة - تفسير قواعد حماية البيانات العامة GDPR وكيفية تطبيقها على WHOIS، ولكن بالطبع الموافقة أحد الأسباب المشروعة بموجب المادة 6 من قواعد حماية البيانات العامة GDPR. ومن ثم يمكنني تكرار ما قلته من قبل، ويجب تقديم تلك الموافقة بدون قيود.

تشيريل لانغدون-أور: وقد وصلنا إلى المقدمة الآن.

[ديلايلة مونيت]: أنا [ديلايلة مونيت]، من الحكومة الفرنسية. أود أن أعرف إن كان ثمة رابط بين قواعد حماية البيانات العامة GDPR، وجدار الخصوصية، والأنشطة الخاصة بـ ICANN. شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: تفضلي، بيكي.

بيكي بير: إذن أعتقد أنني ذكرت أنه متى ما كان هناك أساس قانوني للمعالجة، فيجب عليكم وضع بعض الضمانات في الاعتبار. إذن فإن توثيق مشاركتكم والتزامكم بمبادئ جدار الخصوصية هو نوع الضمان الذي قد يمثل مطلبًا. أنا لا أدري شيئًا عن السجلات الأخرى، لكن Neustar اعتمدت امتثالها لجدار الخصوصية.

كاثرين باور-بولست: أجل، من أجل الشرح بإيجاز، فإن جدار الخصوصية يرد على حكم نوعي بموجب قواعد حماية البيانات لعمليات النقل الدولية للبيانات. ومن ثم إذا كنت تأخذ البيانات لخارج الاتحاد الأوروبي، فثمة مجموعة من القواعد التي تنطبق في تبين أن أي دولة أخرى ملائمة، وتلك الملاءمة تتم عن طريق قرار الملاءمة من جانب المفوضية. وأحد الأشكال النوعية لقرار الملاءمة هو جدار الخصوصية، والذي ينطبق على عمليات نقل البيانات إلى الولايات المتحدة، ومن ثم، فإنه يرتبط بكل من يقوم بنقل البيانات بشكل منتظم خارج الاتحاد الأوروبي وإلى الولايات المتحدة. إذن هذا بالتأكد من الأشياء التي ننظر فيها، وليس فقط من أجل ICANN. شكرًا.

تشيريل لانغدون-أور: إلى المحطة رقم 3.

[أمادو أبريل]: أنا [أمادو أبريل]. وأنا أحد أصحاب البيانات، وأحد جهات ضبط البيانات، وأحد معالجي البيانات، وضحية البيانات، والكثير من الأشياء الأخرى، لأنني مسجل وأعمل لدى أمين سجل وسجل والذي يقوم أيضًا [يتعذر تمييز الصوت] موفر خدمات إلى ICANN. وأنا أمقت الشكوى طوال الوقت، ولكنكم لا تسمحون لي بعمل أي شيء آخر.

نحن نتظاهر بذلك. لنتحدث بصراحة وبشكل مباشر لمرة واحدة. يبدو أننا اكتشفنا أن هناك عمليات كشف لحماية البيانات في [الجب]. واجتماع ICANN الأول حيث كان الجهات المعنية بحماية البيانات حاضرة من أجل مناقشة هذا الأمر كان في روما، وهو ما كان في أواخر شهر فبراير 2004. ومنذ ذلك الحين، واجهنا ليس فقط لامبالاة، ولكن اسمحوا لي بهذا التعبير، عداء معلن وشديد للغاية من فريق عمل ICANN لتحقيق التقدم بأي طريقة.

لا تتحدثي بتلك الطريقة الشخصية، تيريزا. أتمنى لك حظًا سعيدًا للغاية. أنا أثق بك. وأنت تروقين لي. وإذا لم يكن هناك الكثير من المشاركين هنا، لقلت حتى أنني أحبك. لكنني لن أفعل لأنني خجول للغاية. إذن سوف تقومين بعمل رائع.

لكن التاريخ يميل إلى جعلي أعتقد أننا في أبو ظبي سوف نقول شيئًا حول النقاط الـ 60. ولا أدري في برشلونة، أكتوبر 2018، سوف نكون قد قصرنا في الوفاء بجميع المواعيد النهائية. نحن لسنا بحاجة للمناقشة. إننا بحاجة إلى حلول، بصراحة شديدة.

وبيكي، أستميحك عذرًا. مرة أخرى، أنا سعيد بأننا الآن Neustar وTucows والعديد متأثرون الآن، ويمكننا إجراء نقاش حول ذلك. ولكن فيما يخص النقاط الـ 60، لأغراض التجميع، حسنًا، فإننا نعلم ماهية ذلك، حتى بالنسبة للمعالجة. والسؤال الحقيقي هنا هل عمليات النقل والنشر والمستخدمين الآخر ليسوا هم سلسلة التسجيل الخالصة. المشكلة الحقيقية هي النشر.

وكما هو الحال بالنسبة لأي شخص آخر - أعتقد أنه كان [روجر] - الذي قال، إننا في موقف عصيب للغاية. إننا نقوم بإدارة السجلات ذات الاستثناء الواحد، ولكن ICANN لا تسمح لنا بالحصول على نفس الشيء لآخرين في نفس مكان الاختصاص، وتلك الحماية [يتعذر تمييز الصوت] بدأت في إحداث التوتر. ولكن في حالة ICANN فإن نسيان الاستثناء أمر غير ممكن.

إذن آخر طلب أقدمه إلى تيريزا، على الأقل، هلا وضعت صندوقًا من أجل الغرامات، بما في ذلك أضرار السمعة؟

تشيريل لانغدون-أور: حسنًا، أعتقد أننا سوف نتناول ذلك كسؤال في الملاحظات. شكرًا جزيلاً. لم يتبق لدينا سوى بضع دقائق قليلة للغاية. ولدينا اثنان من المشاركين عن بعد، ولدي على الأقل [توماس]. وأعتقد أنني سوف أقفل باب النقاش في هذا بعد ذلك.

لنتناول المشارك عن بعد.

سيدة غير معروفة: السؤال الأول من ماكسيم ألزوبا. "هل لدى ICANN خطة بديلة من أجل منع مشغلي المستودعات من إلغاء جميع عقود المستودعات (السجل وأمين السجل) لتجنب الغرامات؟"

بيكي بير: إذن سوف ننظر في جزء من ذلك في المتطلبات الخاصة بالمستودعات. وهذا بالتأكيد من أنشطة معالجة البيانات، ونحن ننظر في كل من التوزان وما إذا كانت هناك احتياجات لتطبيق المزيد من الضمانات.

تشيريل لانغدون-أور: التالي؟

سيدة غير معروفة: السؤال التالي، من كرستوفر ولكنسون، "كيف يجب على المسجل الفرد مواصلة التأكد بأن الكيانات الخارجية لديها القدرة على الاطلاع على بيانات التسجيل؟ متى ذلك، ولأي غرض؟"

تشيريل لانغدون-أور: سوف نقوم بتدوين ذلك في الملاحظات، وسوف نطلب بعض التوضيح. وإذا كان من الواجب كتابة ذلك في مربع الدردشة، فإن الوقت ليس في صالحنا، ولا أرى أية دوائر مضيئة على رأس أي شخص.

معي [توماس]. هل تمانع في الانتظار حتى النهاية وأن أتيح المجال رقم 5 بالمواصلة؟ تفضل رجاءً.

إليزابيث فينبيرغ: مرحبًا، أنا ليز فينبيرغ، سجل المصلحة العامة. ولدي سؤال. أنا غير متأكد مما إن كانت لديك إجابة، ولكنه يخص موضوع الموافقة. وحسبما أفهم، فإن اشتراط الخدمة على الموافقة ليس موافقة حقيقية. ولا تعتبر موافقة مقدمة بدون قيود. وعلى الرغم من ذلك، سؤالي هو، كيف يؤثر توافر خدمات الخصوصية/البروكسي -إن وجدت- على مسألة الموافقة؟ هل لدى المفوضية الأوروبية رأي في هذا الشأن؟

كاثرين باور-بولست: أخشى أنه ليس لدي رأي في هذا الصدد. فقط للتوضيح، الموافقة إحدى طرق تبرير معالجة البيانات. لكن بالطبع إن كنتم بحاجة للحصول على معلومات لكي تكون لكم القدرة على إنجاز العقود، فإن لديكم غرض آخر مشروع في معالجة البيانات. فقط لتوضيح ذلك.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا جزيلاً. وسوف نتناول أية أسئلة أخرى ونضعها في الملاحظات. وأنا بصدد الانتهاء مع [توماس]. تفضل.

[توماس ليكات]: لم أشأ التحدث لمرة أخرى، ولكن لما تم طرح مسألة الموافقة، أنا أعرف أن بعض السجلات تنظر في الرد القائم على الموافقة على قواعد حماية البيانات العامة GDPR. وأنا أود أن أحذر كل من ينظر في ذلك المبدأ بأن هذه الموافقة يمكن سحبها في أي وقت دون إبداء أسباب. والسؤال هنا، كيف يمكنك إخراج البيانات الشخصية من النظم الخاصة بكم، لاسيما عندما تكون موزعة؟

كما أن هناك خبراء قانونيون يقولون بأن الموافقة لا تدوم مدى الحياة متى ما تم تقديمها. لذلك يرون أنه يجب تجديدها بعد عامين أو نحو ذلك. ومن ثم فإن الطريقة المفضلة ربما،

والأقل إرهاقًا بالنسبة للأطراف المتعاقدة في التعامل مع ذلك قد تكون النظر فيها والحصول على غرض شرعي من أجل جمع البيانات والتعامل مع البيانات. وبعد ذلك لستم بحاجة للحصول على تلك الموافقة. لكن ممارسة تقييم ما إن كانت مشروعة أو غير ذلك فإنها معقدة للغاية، لأنها يتعين عليك تناول كل عنصر من عناصر البيانات وتقييمه من عبر دورة الحياة، من الجمع إلى الحذف أو الحجب.

يمكنني الخوض في مزيد من تفاصيل ذلك، لكن أرجوا عدم الاستخفاف به. ومن ثم إذا كان لديكم موزع، فإنه يتوجب عليكم النظر في الخطوة بين الموزع وأمين السجل، ومن أمين السجل إلى السجل ومن الواجهة إلى ICANN ومن [مكتب الاتحاد الأوروبي] إلى وكيل المستودع، وكل ذلك، والنظر فيما إذا كان من الممكن تمرير البيانات بطريقة شرعية وما إذا كان من الممكن إتاحتها -لنقُل- أمام جهات إنفاذ القانون أو من خلال WHOIS العامة لكل عنصر من عناصر البيانات. إذن فهذا أمر معقد إلى حد ما. بدأنا نعمل ذلك الآن. وأتوقع مع الممارسة التي تقوم بها ICANN، فإننا نحاول العمل على تقديم المساعدة والإرشاد إلى الأطراف المتعاقدة من أجل تسهيل تلك العملية. لكن يجب على الجميع البدء في النظر في العملية الخاصة بهم الآن.

تشيريل لانغدون-أور: شكرًا جزيلاً لك، [توماس]. لقد تناولت بعض الأشياء التي أردت قولها، فيما يخص التعقيد والخطوات التالية التي كنت سأقوم بها في المحصلة، إذن فقد تم ذلك.

وأريد الآن من الجميع القيام بأمر واحد آخر. وهو أن تضعوا أيديكم إلى بعضها البعض وتفكروا فيما قد أقترحه من تحقيق توازن سلس على مستوى النوع، من وجهة نظر متحيزة للغاية، المجموعة، ومن المنسقيْن الرائعيْن معي هنا. شكرا لكم، أيها السادة. السادة المترجمون الفوريون، بدونكم لن نستطيع التواصل. وفريق الدعم الفني، وجميع الحاضرين وكل من تجاهلت أسماءهم وأعطيتهم أرقام محطات طوال عصر اليوم. شكرًا جزيلاً لكم جميعًا. تم إغلاق هذه الجلسة الآن.

[نهاية النص المدون]